

المُظَاهَرَاتُ فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

إعداد
د. سلمان نصر أحمد الداية
الأستاذ المشارك بكلية الشريعة والقانون
بالجامعة الإسلامية - غزة

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

تَنَاولَ الْبَحْثُ مَسْأَلَةَ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَقَدْ مَهَّدَ لَهُ الْبَاحِثُ بِالْحَدِيثِ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَنَاطُ خَيْرِيَّةِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الْمَبَاحِثِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَكُونُ مِنْهَا الْبَحْثُ.

فَكَانَ الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ بِعُنْوَانٍ: حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ، وَالْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ، وَقَدْ شَمِلَ مَطْلَبَيْنِ:

الأول: حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ.

والثاني: الْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ بِالْمُظَاهَرَاتِ.

وَتَنَاولَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمَ الْمُظَاهَرَاتِ وَأَهْدَافَهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتَفَرَّعَ إِلَى مَطْلَبَيْنِ:

الأول: حُكْمُ المُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

والثاني: أَهْدَافُ المُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

وعالَجَ المَبْحَثُ الثَّالِثُ: ضَوَابِطَ المُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ.

ثُمَّ خَتَمَ البَحْثُ بِبَيَانِ أَهَمِّ النَتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيْهَا البَاحِثُ،
والتَّوَصِيَّاتِ الَّتِي يَتَطَلَّعُ البَاحِثُ لِتَحْقِيقِهَا.

Research Summary

Find addressed the issue of demonstrations in Islamic law, has paved the researcher to speak for the Promotion of Virtue and Prevention of Vice charitable focus of the Nation of Islam, then proceeded in three detectives from which the search.

The first section was titled: The fact demonstrations, and related words, has included two requirements:

First: the fact the demonstrations in the language and terminology, and the second: words related demonstrations.

The second topic addressed: the rule of demonstrations and objectives in Islamic law, and to fork two requirements:

First: the rule of demonstrations in Islamic law, and the second: the objectives of the demonstrations in the Islamic Sharia.

The third topic addressed: Permissions demonstrations in Islamic law.

Then seal search made the most important findings of the researcher, and recommendations that looks researcher to achieve them.





مُقَدِّمَةٌ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

فَقَدْ شَهِدَتِ السَّاحَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ فِي الْآوَنَةِ الْأَخِيرَةِ أَحْدَاثًا مُتَبَايِنَةً، وَمَشَاهِدَ مُخْتَلِفَةً، آلَتْ إِلَى تَغْيِيرَاتٍ وَتَطَوُّرَاتٍ لَمْ تَكُنْ فِي حِسَابِ أَحَدٍ، حَيْثُ عَمَّتِ الْمُظَاهِرَاتُ وَالْاِحْتِجَاجَاتُ كَثِيرًا مِنَ الْبِلَادِ؛ مُطَالِبَةً بِرَحِيلِ أَوْ تَغْيِيرِ الْوَاجِهَةِ السِّيَاسِيَّةِ لِلْإِنْظِمَةِ الْحَاكِمَةِ.

وَقَدْ تَسَاءَلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ حُكْمِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ جِهَةٍ، كَالْخُرُوجِ عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ، وَالْمُظَاهِرَاتِ، وَالْاِحْتِجَاجَاتِ، وَالْإِضْرَابَاتِ.

فَكَانَ هَذَا الْأَمْرُ دَافِعًا لِي أَنْ أُسْطَرَّ فِي حُكْمِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَأَخْصُ
فِي هَذَا الْبَحْثِ مَسْأَلَةَ حُكْمِ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَحَرَضْتُ أَنْ
أُجْلِيَ فِي سَطُورِهِ مَا أَظْنُهُ الْحَقَّ.

وَقَدْ جَعَلْتُ بَحْثِي هَذَا بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ فِي:

تَمْهِيدٍ، وَثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ، وَخَاتِمَةٍ، وَمُلَخِّصٍ بِالْعَرَبِيَّةِ وَآخَرَ بِالْإِنْجِلِيزِيَّةِ.

أَمَّا التَّمْهِيدُ، فَتَحَدَّثْتُ فِيهِ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَنَاطُ
خَيْرِيَّةِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ، وَالْأَلْفَاظِ ذَاتِ الصَّلَةِ؛ فَفِيهِ
مَطْلَبَانِ:

الأَوَّلُ: حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ.

وَالثَّانِي: الْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ بِالْمُظَاهَرَاتِ.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّانِي: حُكْمُ الْمُظَاهَرَاتِ وَأَهْدَافُهَا فِي الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَقَدْ قَسَّمْتُهُ إِلَى مَطْلَبَيْنِ:

الأَوَّلُ: حُكْمُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَالثَّانِي: أَهْدَافُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: ضَوَابِطُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؛ فَقَدْ
قَصَرْتُهُ عَلَى تَعْدَادِ ضَوَابِطِ جَوَازِ الْمُظَاهَرَاتِ.

وَأَمَّا الْخَاتِمَةُ: فَقَدْ جَعَلْتُهَا لِأَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالتَّوَصِيَّاتِ.

وَأَمَّا الْمُلَخِّصُ، فَقَدْ سَطَرْتُ فِيهِ زُبْدَةً مَا خَلَصْتُ إِلَيْهِ، وَجَعَلْتُ مِنْهُ
نُسْخَةً مُتَرْجِمَةً بِاللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ.



وَقَدْ انْتَهَجْتُ الْمَنْهَجَ الْعِلْمِيَّ فِي بَحْثِي، مِنْ حَيْثُ:

• الرُّجُوعُ إِلَى الْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ مِنْ أُمَمَاتِ الْكُتُبِ، وَاسْتِقْرَاءُ النُّصُوصِ ذَاتِ الصَّلَةِ بِالْبَحْثِ.

• رَدُّ الْأَقْوَالِ إِلَى قَائِلِيهَا مَا وَسِعَنِي ذَلِكَ، وَعَزُّو الْمُقْتَبَسَاتِ إِلَى مَصَادِرِهَا.

• عَزَوْتُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ بِنِسْبَتِهَا لِلسُّورَةِ، وَرَقَمَ الْآيَةَ.

• خَرَّجْتُ الْأَحَادِيثَ مِنْ مَطَانِهَا، وَاجْتَهَدْتُ فِي نَقْلِ حُكْمِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهَا مَا لَمْ تَكُنْ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا.



تمهيد

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مناط خيرية أمة الإسلام

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبادة عظيمة القدر، شريفة المنزلة، بها بعث الله الأنبياء والرسل - عليهم السلام -، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وهي مناط خيرية هذه الأمة، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، والخيرية باقية لها ما بقي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا غفلت عنه، أو تناقلت عن القيام به أقصيت عن مواطن الرحمة، وتهاوت إلى دناءة الذل والبعد، قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أستاذ الأمة الذي يُرشدها إلى الكمال، ويحذرها من دروب الذل والصغار، وأنى لها أن تبلغ هذا إذا



عَدِمَتْ أَسْتَاذَهَا، أَوْ غَابَ عَنْهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يَأْمُرُهَا أَنْ تُحَافِظَ عَلَيْهِ، وَأَنْ تَحْرِصَ عَلَى بَقَائِهِ دَوْمًا؛ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ زَمَانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٤). [آل عمران: ١٠٤].

فَمَا أَجْمَلَهَا مِنْ أُمَّةٍ وَهِيَ مُتَنَاصِحَةٌ، يَنْصَحُ عَالِمُهَا جَاهِلَهَا، وَيَأْخُذُ كَبِيرُهَا عَلَى يَدِ صَغِيرِهَا، تُحَفِظُ فِيهَا الْحُقُوقَ، وَتُؤَدِّي فِيهَا الْأَمَانَاتَ، تَحْيَا حَيَاةَ الْهَنَاءِ، كُلُّ فَرْدٍ فِيهَا هُوَ مِرَاةٌ صَافِيَةٌ لِلْآخَرِينَ، يَرَوْنَ فِيهَا الْجَمَالَاتِ، كَمَا يَرَوْنَ فِيهَا إِلَى الْقَذَارَاتِ؛ فَيَبَادِرُونَ إِلَى الطَّهَارَةِ وَالنَّقَاءِ، وَاقْعُهُمْ تَرْجَمَةٌ صَادِقَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُؤِثِّرُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٧١). [التوبة: ٧١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَقِيبَةُ الْأُمُورِ﴾ (١١). [الحج: ٤١].

وَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ الْأُمَّةُ مَوَاتِ الْأَخْيَاءِ، وَقَدْ سُئِلَ حَذِيفَةُ رضي الله عنه: مَا مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ؟ قَالَ: «لَا يُنْكَرُ الْمُنْكَرَ بِيَدِهِ، وَلَا يَلْسَانِهِ وَلَا بِقَلْبِهِ»^(١).



(١) البيهقي/شعب الإيمان/ح (٧١٨٤)(٧٢/١٠).

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ، وَالْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ:

حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي اللُّغَةِ وَالِاصْطِلَاحِ

أَوَّلًا: الْمُظَاهَرَةُ فِي اللُّغَةِ:

الْمُظَاهَرَةُ مُصَدَّرُ الْفِعْلِ (ظَهَرَ)، قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: الظَّاءُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَضْلُ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ وَبُرُوزٍ، مِنْ ذَلِكَ: ظَهَرَ الشَّيْءُ يَظْهَرُ ظُهُورًا فَهُوَ ظَاهِرٌ، إِذَا انْكَشَفَ وَبَرَزَ.

وَلِذَلِكَ سُمِّيَ وَقْتُ الظُّهْرِ وَالظُّهَيْرَةُ، وَهُوَ أَظْهَرَ أَوْقَاتِ النَّهَارِ وَأَضْرَوْهَا.

وَالْأَضْلُ فِيهِ كُلُّهُ ظَهَرَ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ خِلَافُ بَطْنِهِ، وَهُوَ يَجْمَعُ الْبُرُوزَ وَالْقُوَّةَ.

وَيُقَالُ: رَجُلٌ مُظَهَّرٌ، أَيُّ: شَدِيدُ الظُّهْرِ، وَرَجُلٌ ظَهَرَ: يَشْتَكِي ظَهْرَهُ.

وَالظُّهَيْرُ: الْبَعِيرُ الْقَوِيُّ، وَالظُّهَيْرُ: الْمُعِينُ، كَأَنَّهُ أَسْنَدَ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحریم: ٤].

وَالظُّهُورُ: الْعَلَبَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤] (١).

(١) ابن فارس/معجم مقاييس اللغة (٤٧١/٣).



والمُظَاهَرَةُ: الْمُعَاوَنَةُ، وَظَاهَرَ، أَي: نَصَرَ وَأَعَانَ، وَالظَّهِيرُ: الْعَوْنُ،
الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَالْمُظَاهَرَةُ: ظُهُورُ قُوَّةِ الشَّيْءِ فِي ذَاتِهِ^(١).

ثَانِيًا: الْمُظَاهَرَةُ فِي الاصْطِلَاحِ:

هِيَ «خُرُوجُ مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شَوْكَةٍ فِي مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ».

شَرَحَ التَّعْرِيفَ وَبَيَّنَّ مُخْتَرَاتِهِ:

قَوْلُنَا: (خُرُوجُ): هُوَ الْفِعْلُ الْمُغْلَنُ، وَهُوَ قَيْدٌ يُخْرِجُ الْفِعْلَ الْمَكْتُومَ
الْمُسْتَتِرَ.

وَقَوْلُنَا: (مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ): هُمُ الْجَمَاعَةُ الْكَبِيرَةُ مِنَ النَّاسِ.

وَقَوْلُنَا: (مِنْ غَيْرِ شَوْكَةٍ): قَيْدٌ يُخْرِجُ الْمَلَأَ ذَا الشَّوْكَةِ وَالسَّلَاحِ.

وَقَوْلُنَا: (فِي مَصْلَحَةٍ)، أَي: فِي طَلَبِ مَنَافِعٍ أَوْ تَكْمِيلِهَا، أَوْ دَفْعِ
مَفَاسِدٍ وَمَظَالِمٍ أَوْ تَقْلِيلِهَا.

وَقَوْلُنَا: (عَامَّةٍ): تَشْمَلُ أَهْلَ الْبَلَدِ أَوْ عَدَدًا كَبِيرًا مِنْهُمْ، كَمَصَالِحِ
التَّعْلِيمِ، وَالصُّحَّةِ، وَالْاِقْتِصَادِ، وَالْبَطَالَةِ، وَالْأَمْنِ، وَنَحْوِهَا، وَلَوْ فِي نُصْرَةِ
قَوْمٍ مَظْلُومِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبَلَدِ.

(١) ابن منظور/لسان العرب (٥٢٥/٤).

المَطْلَبُ الثَّانِي:

الْأَلْفَاظُ ذَاتُ الصَّلَةِ بِالْمُظَاهَرَاتِ

وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُرُوعٍ:

الْفَرْعُ الْأَوَّلُ: الْبَغْيُ فِي اللُّغَةِ وَالِاصْطِلَاحِ:

أَوَّلًا: الْبَغْيُ فِي اللُّغَةِ:

الْبَغْيُ مَصْدَرُ الْفِعْلِ (بَغَى) قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: الْبَاءُ وَالْغَيْنُ وَالْيَاءُ أَصْلَانِ، أَحَدُهُمَا: طَلَبُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: جِنْسٌ مِنَ الْفَسَادِ.

فَمِنَ الْأَوَّلِ: بَغَيْتُ الشَّيْءَ أَبْغِيهِ: إِذَا طَلَبْتَهُ. وَيُقَالُ: بَغَيْتُكَ الشَّيْءَ: إِذَا طَلَبْتَهُ لَكَ، وَأَبْغَيْتُكَ الشَّيْءَ: إِذَا أَعْنَتُكَ عَلَى طَلَبِهِ، وَالْبُغْيَةُ وَالْبَغْيَةُ: الْحَاجَةُ.

وَالْأَصْلُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: بَغَى الْجُرْحُ: إِذَا تَرَامَى إِلَى فَسَادٍ، ثُمَّ يُسْتَقْرَأُ مِنْ هَذَا مَا بَعْدَهُ. فَالْبَغْيُ الْفَاجِرَةُ، تَقُولُ: بَغْتُ تَبْغِي بَغَاءً، وَهِيَ بَغْيٌ، وَمِنْهُ: أَنْ يَبْغِيَ الْإِنْسَانُ عَلَى آخَرٍ.

وَمِنْهُ: بَغْيُ الْمَطَرِ: وَهُوَ شِدَّتُهُ وَمُعْظَمُهُ، وَإِذَا كَانَ ذَا بَغْيٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ فَسَادٌ.

وَالْبَغْيُ: الظُّلْمُ. قَالَ:

وَلَكِنْ الْفَتَى حَمَلَ بَنَ بَذَرٍ ... بَغَى، وَالْبَغْيُ مَرْتَعُهُ وَخِيَمٌ^(١)

ثَانِيًا: الْبَغْيُ فِي الْإِصْطِلَاحِ:

هُوَ «خُرُوجُ فِتْنَةٍ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ ذَاتِ شَوْكَةٍ عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ وَلَوْ تَأَوَّلَا».

(١) ابن فارس/معجم مقاييس اللغة (١/٢٧١ - ٢٧٢).



وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَلْفَاظِهِ آتِئًا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَغْيِ وَالْخُرُوجِ، فَهُمَا وَإِنْ اخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا فَقَدْ اتَّحَدَ مَعْنَاهُمَا، فَالْخُرُوجُ هُوَ الْبَغْيُ، وَالْعَكْسُ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُظَاهَرَةِ وَالْخُرُوجِ:

١. أَنَّ الْخُرُوجَ يَكُونُ مَعَ وُجُودِ الشُّوْكَةِ وَالْمَنْعَةِ، بِخِلَافِ الْمُظَاهَرَةِ فَإِنَّهَا تَكُونُ سَلْمِيَّةً بِدُونِ شُوْكَةٍ وَلَا سِلَاحٍ.

٢. أَنَّ الْخُرُوجَ يَكُونُ بِتَأْوِيلٍ فَاسِدٍ، أَوْ لَا بِتَأْوِيلٍ، بِخِلَافِ الْمُظَاهَرَةِ فَإِنَّهَا تَحْمِلُ قُصُوداً سَامِيَةً، وَثَبَتَ الصَّلَةُ بِمَصَالِحِ الْأُمَّةِ.

٣. أَنَّ الْمُظَاهَرَةَ قُرْبَةٌ تَتَرَدَّدُ بَيْنَ التَّنْذِيرِ وَالْوُجُوبِ غَالِباً، بِخِلَافِ الْخُرُوجِ فَإِنَّهُ مَغْصِيَةٌ بَلْ كَبِيرَةٌ دَائِمًا.

٤. وَالْمُظَاهَرَةُ وَسِيلَةٌ يَتَعَاوَنُ فِيهَا مَلَأٌ كَبِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي التَّعْبِيرِ عَمَّا يُضْلِحُهُمْ أَوْ يُضْلِحُ غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَظْلُومِينَ وَالْمَنْكُوبِينَ، بِخِلَافِ الْخُرُوجِ فَإِنَّهُ اجْتِمَاعٌ مُنَاضٍ لِمَصَالِحِ عُمُومِ الْأُمَّةِ، وَمُهَدَّدٌ بِتَقْوِيضِهَا.

٥. وَالْمُظَاهَرَةُ تَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ مِنْ مَلَأٍ كَبِيرٍ مِنَ النَّاسِ، بِخِلَافِ الْخُرُوجِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ، وَأَنَّهَا وَإِنْ كَثُرَتْ فَإِنَّهَا دُونَ الْمُظَاهَرَةِ.

الْفَرْعُ الثَّانِي: الْحَرَابَةُ فِي اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ:

أَوَّلًا: الْحَرَابَةُ فِي اللُّغَةِ:

الْحَرَابَةُ مُضَدُّ الْفِعْلِ (حَرَبَ) وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْحَرَبِ، وَهُوَ السَّلْبُ. يُقَالُ: حَرَبْتُ مَالَهُ، وَقَدْ حَرَبَ مَالَهُ، أَي: سَلَبْتُ، حَرَبًا.

وَالْحَرِيبُ: الْمَخْرُوبُ، وَرَجُلٌ مِخْرَابٌ: شُجَاعٌ قَوُومٌ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُبَاشِرٌ لَهَا.

وَحَرِيبَةُ الرَّجُلِ: مَالُهُ الَّذِي يَعِيشُ بِهِ، فَإِذَا سُلِبَهُ لَمْ يَقُمْ بَعْدَهُ.

وَيُقَالُ: أَسَدَ حَرْبٍ، أَيْ: مِنْ شِدَّةِ غَضَبِهِ كَأَنَّهُ حُرِبَ شَيْئًا، أَيْ: سُلِبَهُ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ الْحَرْبُ^(١).

وَالْمُحَارِبُ: لَفْظٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحِرَابَةِ، وَحَرْبُهُ يَحْرِبُهُ: إِذَا أَخَذَ مَالَهُ، وَالْحَارِبُ: الْعَاصِبُ النَّاهِبُ^(٢).

ثَانِيًا: الْحِرَابَةُ اضْطِلَاحًا:

هِيَ «خُرُوجُ ذِي مَنَعَةٍ عَلَى حَقِّ الْمَارَّةِ، أَوْ الْعَاجِزِينَ عَنِ الْغَوْثِ، فَيَخَافُونَ وَلُوجَ الطَّرِيقِ».

شَرْحُ التَّعْرِيفِ وَبَيَانُ مُحْتَزَاتِهِ:

قَوْلُنَا: (خُرُوجُ): يُؤْذِنُ بِالظُّلْمِ وَالْفِعْلِ الْحَرَامِ.

وَقَوْلُنَا: (ذِي مَنَعَةٍ): قَيْدٌ يُخْرِجُ اغْتِدَاءَ الضَّعِيفِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْبَهُ لَهُ.

وَقَوْلُنَا: (حَقُّ الْمَارَّةِ): يَشْمَلُ النَّفْسَ، وَالْعِرْضَ، وَالْمَالَ.

وَقَوْلُنَا: (الْعَاجِزِينَ عَنِ الْغَوْثِ): كَمَنْ سَكَنَ أَطْرَافَ الْمُدُنِ وَالْبُلْدَانِ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْحِرَابَةِ وَالْخُرُوجِ:

١. إِنَّ الْخُرُوجَ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ تَأْوِيلٍ غَالِبًا، أَمَّا الْحِرَابَةُ فَالْعَرَضُ مِنْهَا

(١) ابن فارس/مقاييس اللغة (٤٨/٢ - ٤٩).

(٢) ابن منظور/لسان العرب (٣٠٤/١).



الإفساد في الأرض^(١).

٢. إِنَّ الْخُرُوجَ يُقْصَدُ لِإِسْقَاطِ الْإِمَامِ وَسُلْطَتِهِ، بِخِلَافِ الْحَرَابَةِ، فَإِنَّهَا تُقْصَدُ تَلْبِيَةً لِلشَّهْوَةِ مِنْ جَمْعِ الْمَالِ مُعَالَبَةً، أَوْ الْجُرْأَةِ عَلَى الْأَعْرَاضِ.

الْفَرْعُ الثَّالِثُ: الْإِضْرَابُ فِي اللُّغَةِ وَالِاصْطِلَاحِ:

أَوَّلًا: الْإِضْرَابُ فِي اللُّغَةِ:

يُقَالُ: ضَرَبْتُ فُلَانًا عَنْ فُلَانٍ، أَيْ: كَفَفْتُهُ عَنْهُ، وَأَضْرَبَ عَنْهُ إِضْرَابًا: إِذَا كَفَّ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ: ضَرَبَ الرَّجُلُ دَابَّتَهُ أَوْ رَاحِلَتَهُ عَنْ وَجْهِ نَحَاهُ: إِذَا صَرَفَهُ عَنْ وَجْهِ يُرِيدُهُ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: أَضْرَبَ فُلَانٌ عَنِ الْأَمْرِ فَهُوَ مُضْرِبٌ: إِذَا كَفَّ.

وَالْمُضْرِبُ: الْمُقِيمُ فِي الْبَيْتِ، يُقَالُ: أَضْرَبَ فُلَانٌ فِي بَيْتِهِ، أَيْ: أَقَامَ فِيهِ.

قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: يُقَالُ: أَضْرَبَ عَنِ الْأَمْرِ إِضْرَابًا. أَضْرَبَ فِي بَيْتِهِ: إِذَا أَقَامَ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، أَيْ: أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الْقُرْآنَ إِعْرَاضًا؛ لِإِجْرَامِكُمْ وَطُغْيَانِكُمْ^(٢).

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٣١/٨).

(٢) الأزهرى/تهذيب اللغة (١٤/١٢).

ثانياً: الإِضْرَابُ فِي الاِضْطِلَاحِ:

هُوَ «امْتِنَاعُ مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ عَنِ مُزَاوَلَةِ مَعَايِشِهِمْ، قَصْداً لِلْمُضْلَحَةِ».

شرح التعريف وبيان مختصراته:

قَوْلُنَا: (امْتِنَاعُ) فِعْلٌ سَلْبِيٌّ يُؤْذَنُ بِالْإِمْسَاكِ وَالتَّرْكِ.

وَقَوْلُنَا: (مَلَأٌ مِنَ النَّاسِ) قَيْدٌ يُخْرِجُ امْتِنَاعَ فِتَّةٍ أَوْ طَائِفَةٍ قَلِيلَةٍ عَنِ فِعْلٍ،

فَإِنَّهُ لَا يُؤْبَهُ بِهِمْ غَالِباً.

وَقَوْلُنَا: (عَنِ مُزَاوَلَةِ مَعَايِشِهِمْ): يَشْمَلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِمُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ، أَوْ

بِمُؤَسَّسَاتِ الْخَاصَّةِ الَّتِي تُلَبِّي حَوَائِجَ عَدَدٍ مِنَ النَّاسِ، مِثْلُ: التَّجَارَاتِ وَالْمِهَنِ.

وَقَوْلُنَا: (قَصْداً لِلْمُضْلَحَةِ) يَشْمَلُ تَحْقِيقَ الْمَنَافِعِ، أَوْ تَكْمِيلَهَا، أَوْ دَفْعَ

الْمَفَاسِدِ، أَوْ تَقْلِيلَهَا.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُظَاهَرَةِ وَالْإِضْرَابِ:

أَنَّ الْمُظَاهَرَةَ عَمَلٌ مُنَظَّمٌ يُقْصَدُ مِنْهُ تَحْقِيقُ مُضْلَحَةٍ، لَكِنَّ الْإِضْرَابَ

كَفٌّ عَنِ الْعَمَلِ، بِقَصْدِ تَحْقِيقِ الْمُضْلَحَةِ مِنْ جَلْبِ مَنَفَعَةٍ أَوْ تَكْمِيلِهَا، أَوْ

دَفْعِ مَفْسَدَةٍ أَوْ تَقْلِيلِهَا دُونَ تَعَدُّ بِسِلَاحٍ، وَيَخْصُلُ بِمَلَأٍ كَبِيرٍ مِنَ النَّاسِ.





الْمَبْحَثُ الثَّانِي

حُكْمُ الْمُظَاهَرَاتِ وَأَهْدَافُهَا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

وَفِيهِ مَطْلَبَانِ:

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ:

حُكْمُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ الْمُظَاهَرَاتِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْمَنْعِ، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ^(١)، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي^(٢)، وَالشَّيْخُ صَالِحُ الْفُورَانِ^(٣)، وَغَيْرُهُمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ حَامِدُ الْعَلِي^(٤)، وَالدُّكْتُورُ يُونُسُ الْقُرْصَاوِي^(٥)، وَالدُّكْتُورُ خَالِدُ الشُّمْرَانِي^(٦)، وَالشَّيْخُ حُسَامُ الدِّينِ عَفَّائَةَ^(٧)، وَالدُّكْتُورُ حَاكِمُ الْمُطِيرِي^(٨)، وَغَيْرُهُمْ.

وَالِئِكَ بَيَانَ أَدْلَةِ الْفَرِيقَيْنِ:

(١) مجلة الفرقان، العدد (٨٢)، ص ١٢.

(٢) الفتاوى الشرعية في القضايا المعاصرة ص ١٤٣، مجلة الدعوة/العدد (١٩١٦).

(٣) الفتاوى الشرعية في القضايا المعاصرة ص ١٤٠، مجلة الدعوة/العدد (١٩١٦).

(٤) خزانة الفتاوى/موقعه على الشبكة العنكبوتية.

(٥) القرصاوي/فتاوى معاصرة (٨١٩/٤ - ٨٣٠).

(٦) الشمراني/التعبير عن الرأي (ص ١٦٢).

(٧) فتاواه/موقعه على الشبكة العنكبوتية.

(٨) المطيري/الإبانة عن وجوب المظاهرة والإعانة (ص ١٢ - ١٤).

أَوَّلًا: أدِلَّةُ الْمَانِعِينَ:

١. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَدُلْ عَلَيْهَا، فَلَوْ شَرَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ لَأَمَرَ بِهَا وَحَثَّ النَّاسَ عَلَيْهَا وَلَشَاعَ ذَلِكَ عَنْهُ ﷺ بَيْنَهُمْ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِيِّ؛ فَهِيَ إِذَنْ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ^(٢).

يُغْتَرَضُ عَلَيْهِ:

لَا نُسَلِّمُ أَنَّ التَّظَاهَرَ عَمَلٌ مُحَدَّثٌ مَرْدُودٌ، بَلْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ بِعَدَدٍ مِنْ أدِلَّةِ الْوَحْيِ كِتَابًا وَسُنَّةً، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ مُفَصَّلًا عِنْدَ ذِكْرِ أدِلَّةِ الْمُجِيزِينَ.

٢. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا وَلَمْ يَحَثَّ عَلَيْهَا وَلَمْ يَفْعَلْهَا مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِيِّ، فَلَوْ أَمَرَ بِهَا أَوْ حَثَّ عَلَيْهَا أَوْ فَعَلَهَا لَنُقِلَ عَنْهُ ذَلِكَ ﷺ، فَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ تَحْتَاجَ الْأُمَّةُ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَلَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُهْمَلَ الْأُمَّةُ رِوَايَتَهَا عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهَا أَوْ دَلَّ النَّاسَ عَلَى الْمُظَاهَرَاتِ أَوْ أَرَشَدَهُمْ إِلَيْهَا^(٣).

قُلْتُ: هَذَا مَذْفُوعٌ بِضِدِّهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ التَّظَاهَرَ الْمُجَرَّدَ عَنِ الْمَلَابِسِ الْمَحْظُورِ مِنْ قَبِيلِ إِنْكَارِ الظُّلْمِ، وَالصَّدْعُ بِالْحَقِّ بِطَرِيقِ آمِنٍ، وَلَقَدْ ثَبَتَ فِي أَوَّلِ مَبْنَعِهِ ﷺ، وَقَدْ أَمَرَ بِالصَّدْعِ بِالدَّعْوَةِ وَالتَّوْحِيدِ فَقَامَ يُنْكِرُ الْبَاطِلَ عَلَى

(١) البخاري/صحيحه/ح (٢٦٩٧)(٣/١٨٤).

(٢) الخميس/المظاهرات والاعتصامات والاضطرابات ص ٤٦.

(٣) الخميس/المظاهرات والاعتصامات والاضطرابات ص ٤٥.



مَلَإِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] وَرَهْطُكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَا فَهَتَفَ: «يَا صَبَاحَاهُ» فَقَالُوا: مَنْ هَذَا؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِي؟» قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا، قَالَ: «فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ»، قَالَ أَبُو لَهَبٍ: تَبَّ لَكَ، مَا جَمَعْتَنَا إِلَّا لِهَذَا؟ ثُمَّ قَامَ، فَنَزَلَتْ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] وَقَدْ تَبَّ، هَكَذَا قَرَأَهَا الْأَعْمَشُ يَوْمَئِذٍ^(١).

وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي النَّوَادِي وَالْأَسْوَاقِ وَجُمُوعِ النَّاسِ، فَعَنِ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ وَأَنَا فِي بَيْعَةِ أَبِييْهَا، قَالَ: فَمَرَّ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ لَهُ حُمْرَاءُ وَهُوَ يَنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَفْلِحُوا»، وَرَجُلٌ يَتَّبِعُهُ بِالْحِجَارَةِ قَدْ أَدْمَى كَعْبِيهِ وَعَرُفُوْبِيهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تُطِيعُوهُ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ»، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا غُلَامٌ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قُلْتُ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ يَزِمِيهِ بِالْحِجَارَةِ؟ قَالُوا: عَمُّهُ عَبْدُ الْعُزَّى وَهُوَ أَبُو لَهَبٍ^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا حَصَلَ ذَلِكَ مِنْ شَخْصِهِ ﷺ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم.

يُجَابُ عَلَيْهِ: أَنَّ ظُهُورَ الْإِنْكَارِ وَالصُّدْعِ بِالْحَقِّ وَقَتْنِذِ لَمْ يَكُنْ يُطِيقُهُ أَيُّ أَحَدٍ؛ لِكَوْنِهِ مَظَنَّةً أَنَّ يُوَاجَهَ بِأَدَى الْمُشْرِكِينَ، فَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ

(١) البخاري/صحيحه/ح (٤٩٧١)(١٧٩/٦).

(٢) ابن أبي شيبة/مصنفه/ح (٣٦٥٦٥)(٣٣٢/٧).

بِعَزِيمَةِ أَمْرِ فِيهِ رَحْمَةٌ بِهِمْ، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ: لَوْ قَامَ مَعَهُ أَصْحَابُهُ مُتَّظَاهِرِينَ بِالْحَقِّ لَكَانَ عَمَلُهُمْ مُتَّكَرًا وَجُزْأَةً عَلَى الشَّرْعِ.

٣. أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ الْمُظَاهَرَاتِ لِتَغْيِيرِ الْمُتَّكَرِ اسْتِذْرَاكَ عَلَى شَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِحَيْثُ إِنَّ الْمُخْدِثِينَ لَهَا شَرَعُوا أَحْكَامًا لَمْ يَشْرَعْهَا النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، فَلَمَّا لَمْ يَشْرَعْهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ ذَلَّ عَلَى بِذِعَتِهَا^(١).

قُلْتُ: هَذَا اسْتِذْلَالٌ مُجَافٍ لِلصَّوَابِ مُنَهِضٌ لِلْحَقِيقَةِ، فَقَدْ جَاءَتْ أُدِلَّةُ الشَّرْعِ تَحْضُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُتَّكَرِ، وَسَكَتَتْ عَنِ وَسِيلَةِ التَّغْيِيرِ؛ لِيَبْقَى بَابُهَا رَحْبًا يَسْتَوْعِبُ كُلَّ وَسِيلَةٍ تُحَقِّقُ ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَسِيلَةُ تَوْقِيفًا عَلَى الشَّارِعِ، لَمَا تَأَخَّرَ الْوَحْيُ عَنْ بَيَانِهَا، فَتَأَمَّلْ!

٤. أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ لَمْ يَفْعَلُوا الْمُظَاهَرَاتِ، وَلَمْ يَدُلُّوا النَّاسَ عَلَيْهَا، فَلَوْ كَانَتْ مَشْرُوعَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً لَتَسَابَقَ الصَّحَابَةُ إِلَى فَعْلِهَا، إِذْ مَا مِنْ خَيْرٍ إِلَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَلَوْ فَعَلُوا الْمُظَاهَرَاتِ لَنَقِلَتْ عَنْهُمْ^(٢).

قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْخُرُوجُ فِي الْمُظَاهَرَاتِ وَالْمَسِيرَاتِ لَيْسَ طَيِّبًا، وَلَيْسَ مِنْ عَادَةِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ»^(٣).

قُلْتُ: لَقَدْ حَصَلَ ذَلِكَ فِي أَزْمَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: (شَكَا أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَّارًا،

(١) الخميس/المظاهرات والاعتصامات والاضطرابات ص ٤٦.

(٢) الخميس/المظاهرات والاعتصامات والاضطرابات ص ٤٥.

(٣) مجلة الفرقان، العدد (٨٢)، ص ١٢.



فَشَكُّوا حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ صَلَّي، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ إِنَّ هَؤُلَاءِ يَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَا تُحْسِنُ تَصَلِّي، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: أَمَّا أَنَا وَاللَّهِ «فَإِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا أَخْرِمُ عَنْهَا، أَصَلِّي صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فَأَرْكَدُ فِي الْأَوَّلِينَ وَأَخِفُ فِي الْآخِرِينَ»، قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ، فَأَرْسَلَ مَعَهُ رَجُلًا أَوْ رَجُلًا إِلَى الْكُوفَةِ، فَسَأَلَ عَنْهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَلَمْ يَدْعَ مَسْجِدًا إِلَّا سَأَلَ عَنْهُ، وَيُثْنُونَ مَعْرُوفًا، حَتَّى دَخَلَ مَسْجِدًا لِيَنِي عَنَسَ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقُولُ لَهُ: أَسَامَةُ بْنُ قَتَادَةَ يُكْنَى أَبَا سَعْدَةَ قَالَ: أَمَّا إِذْ نَشَدْتَنَا فَإِنْ سَعْدًا كَانَ لَا يَسِيرُ بِالسَّرِيَّةِ، وَلَا يَقْسِمُ بِالسَّوِيَّةِ، وَلَا يَغْدِلُ فِي الْقَضِيَّةِ، قَالَ سَعْدٌ: أَمَّا وَاللَّهِ لَأَدْعُوَنَّ بِثَلَاثٍ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ عَبْدُكَ هَذَا كَاذِبًا، قَامَ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَأُطِلْ عُمَرَهُ، وَأُطِلْ فَقْرَهُ، وَعَرِّضْهُ بِالْفِتَنِ، وَكَانَ بَعْدَ إِذَا سُئِلَ يَقُولُ: شَيْخٌ كَبِيرٌ مَفْتُونٌ، أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعْدٍ، قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَنَا رَأَيْتُهُ بَعْدَ، قَدْ سَقَطَ حَاجِبَاهُ عَلَى عَيْنَيْهِ مِنَ الْكِبَرِ، وَإِنَّهُ لَيَتَعَرَّضُ لِلْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ يَغْمِزُهُنَّ^(١).

وَمَحَلُّ الشَّاهِدِ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَشْكُونَ أَمْرَاءَهُمْ وَلَا يُعْتَبِرُ ذَلِكَ خُرُوجًا وَلَا مُرُوقًا مِنَ الطَّاعَةِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالسُّنْحِ، - قَالَ إِسْمَاعِيلُ: يَغْنِي بِالْعَالِيَةِ - فَقَامَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَاكَ، وَلَيَبْعَثُنَّهُ اللَّهُ، فَلَيَقْطَعَنَّ أَيْدِي رِجَالٍ وَأَرْجُلَهُمْ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَّلَهُ، قَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُذِيقُكَ اللَّهُ الْمَوْتَيْنِ أَبَدًا، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: أَيُّهَا الْحَالِفُ عَلَى رِسْلِكَ،

(١) البخاري/صحيحه/ح (٧٥٥)(١/١٥١).

فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ، فَحَمِدَ اللَّهَ أَبُو بَكْرٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَلَا مَنْ كَانَ يَغْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَغْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، وَقَالَ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وَقَالَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، قَالَ: فَتَشَجَّ النَّاسُ يَبْكُونَ، قَالَ: وَاجْتَمَعَتِ الْأَنْصَارُ إِلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقَالُوا: مِثْلًا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، فَذَهَبَ إِلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ، فَذَهَبَ عُمَرُ يَتَكَلَّمُ فَأَسْكَنَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنِّي قَدْ هَيَأْتُ كَلَامًا قَدْ أَعْجَبَنِي، خَشِيتُ أَنْ لَا يَبْلُغَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَتَكَلَّمَ أَبْلَغَ النَّاسِ، فَقَالَ فِي كَلَامِهِ: نَحْنُ الْأَمْرَاءُ وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، فَقَالَ حُبَابُ ابْنِ الْمُنْذِرِ: لَا وَاللَّهِ لَا نَفْعُ لَنَا مِنْ أَمِيرٍ، وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا، وَلَكِنَّا الْأَمْرَاءُ، وَأَنْتُمْ الْوُزَرَاءُ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ دَارًا، وَأَعْرَبُهُمْ أَحْسَابًا، فَبَايَعُوا عُمَرَ، أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ ابْنَ الْجَرَّاحِ، فَقَالَ عُمَرُ: بَلْ تُبَايِعُكَ أَنْتَ، فَأَنْتَ سَيِّدُنَا، وَخَيْرُنَا، وَأَحَبُّنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَبَايَعَهُ، وَبَايَعَهُ النَّاسُ، فَقَالَ قَائِلٌ: قَتَلْتُمْ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: قَتَلَهُ اللَّهُ^(١).

قُلْتُ: فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْأَنْصَارَ ﷺ اجْتَمَعَ مَلَاهِمُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ يُعْلِنُونَ رَأْيَهُمْ مِنَ الْخَلِيفَةِ بِحَسَبِ مَا يَرَوْنَ أَنَّهُ الْحَقُّ.

فَلَوْ كَانَ الْاجْتِمَاعُ فِي الْمَدِينَةِ الْكَبِيرِ وَالْمَكَانِ الْأَفْحَى؛ لِإِغْلَانِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ الْحَقُّ مَمْنُوعًا لَمَا صَارَ إِلَيْهِ الْأَنْصَارُ ﷺ، وَلَأَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ.

(١) البخاري/صحيحه/ح (٣٦٦٧) (٦/٥).



وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازِنَ مَا أَفَاءَ، فَطَفِقَ يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَدْعُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ؟ قَالَ أَنَسٌ: فَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَقَالَتِهِمْ، فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ، وَلَمْ يَدْعُ مَعَهُمْ أَحَدًا غَيْرَهُمْ، فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا كَانَ حَدِيثُ بَلْعَنِي عَنْكُمْ؟». قَالَ لَهُ فَقَهَاؤُهُمْ: أَمَا دَوُوْا آرَائِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أَنَسٌ مِمَّا حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ، فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي قُرَيْشًا، وَيَتْرُكُ الْأَنْصَارَ، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُعْطِي رِجَالًا حَدِيثَ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُوا إِلَى رِحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْلَالِهِ مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ رَضِينَا، فَقَالَ لَهُمْ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَةَ شَدِيدَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ عَلَى الْحَوْضِ» قَالَ أَنَسٌ: فَلَمْ نَصْبِرْ^(١).

قُلْتُ: مِنْ قَوَائِدِ الْحَدِيثِ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أَبَدُوا رَأْيَهُمْ فِي قَسَمِ الْعَنَائِمِ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالُوا: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَدْعُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ» فَلَوْ كَانَ الْاجْتِمَاعُ عَلَى الْأَمْرِ، وَمُوَاجَهَةُ الْإِمَامِ فِيهِ، وَمُرَاجَعَتُهُ فِيمَا يَرَاهُ، مَمْنُوعًا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ طَرِيقَتُهُمْ فِي الْمُرَاجَعَةِ، وَلَا زَشْدَهُمْ إِلَى الْحَقِّ.

وَعَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ الْمُسْتَوْدِعُ الْقُرَشِيُّ، عِنْدَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ» فَقَالَ لَهُ عَمْرُو: أَبْصِرْ مَا تَقُولُ، قَالَ: أَقُولُ مَا سَمِعْتُ مِنْ

(١) البخاري/صحيحه/ح (٣١٤٧)(٩٤/٤).

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَيْتَنِي قُلْتُ ذَلِكَ، إِنَّ فِيهِمْ لَخَصَالًا أَزْبَعًا: إِنَّهُمْ لَأَخْلَمَ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَسْرَعُهُمْ إِفَاقَةً بَعْدَ مُصِيبَةٍ، وَأَوْشَكُهُمْ كَرَّةً بَعْدَ فَرَّةٍ وَخَيْرُهُمْ لِمُسْكِينٍ وَيَتِيمٍ وَضَعِيفٍ، وَخَامِسَةً حَسَنَةً جَمِيلَةً: وَأَمْنَعُهُمْ مِنْ ظُلْمِ الْمُلُوكِ^(١).

فَتَنَاءَ هَذَا الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ عَلَى هَؤُلَاءِ الرُّومِ لَامْتِنَاعِهِمْ مِنْ ظُلْمِ الْمُلُوكِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُخَالِفًا لِلسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَالْامْتِنَاعِ مِنَ الظُّلْمِ أَمْرٌ مَحْمُودٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، وَهَذَا أَمْرٌ عَامٌّ لَا مُخَصَّصٌ لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: إِنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ الْوَارِقَ يُنْكِرُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: لَا تَزَالُ بِخَيْرٍ مَا دَامَ فِتْنَا مَنْ يُنْكِرُ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُ عُمَرَ لِمَنْ قَالَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: «لَا خَيْرَ فِيكُمْ إِنْ لَمْ تَقُولُوهَا لَنَا، وَلَا خَيْرَ فِتْنًا إِذَا لَمْ تُقْبَلْهَا مِنْكُمْ».

٥. أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ فِيهَا تَشْبَهُ بِالنِّصَارَى، وَهُمْ الَّذِينَ أَحَدَثُوهَا، ثُمَّ أَخَذَهَا بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ وَعَمِلُوا بِهَا، مَعَ كَثَرَةِ التَّضَوُّصِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي النُّهْيِ عَنِ التَّشْبِهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْأَمْرِ بِمُخَالَفَتِهِمْ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(٢).

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ: «الْمُظَاهَرَاتُ لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَغْرِقُونَهَا»^(٣).

(١) مسلم/صحيحه/ح (٣٥)(٤/٢٢٢٢).

(٢) أبو داود/استه/ح (٤٠٣١)(٤/٤٤٤).

(٣) الفتاوى الشرعية في القضايا المعاصرة ص ١٤٠، ومجلة الدعوة/العدد (١٩١٦).



وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي: «الْمُظَاهَرَاتُ لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ، هَذِهِ دَخِيلَةٌ، مَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً إِلَّا مِنَ الدُّوَلِ الْغَرِبِيَّةِ الْكَافِرَةِ»^(١).

قُلْتُ: قَوْلُكُمْ هَذَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ فَإِنَّ أَحَدًا لَمْ يُخَالِفْ فِي حَظَرِ التَّظَاهُرِ إِذَا لَابَسَهُ مَمْنُوعٌ أَوْ آلٌ إِلَى مَمْنُوعٍ، وَمَحَلُّ النِّزَاعِ التَّظَاهُرُ السَّلْمِيُّ الْهَادِفُ إِلَى تَحْقِيقِ الْعَدْلِ وَدَفْعِ الظُّلْمِ مُجَرَّدًا عَنْ مَمْنُوعٍ رَاجِحٍ؛ لِأَنَّ دَرْءَ الْمَفْسَدَةِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصْلَحَةِ^(٢).

عَلَى أَنَّ مَظَاهِرَ وَسَائِلِ التَّغْيِيرِ مَفْتُوحٌ بِأَبْهَا إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْمَلَابِسِ الْمَحْظُورِ وَإِنْ بَلَعْنَا بَعْضَهَا عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ عَنْهُمْ بَعْضَ وَسَائِلِ الْحَرْبِ وَالْدَّفْعِ، مِثْلَ الْمُنْجَنِيْقِ، وَالْعَرَادَاتِ، وَالْخُنْدَقِ.

فَقَدْ ذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَاوَرَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ الطَّائِفِ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى أَنَّ تَنْصِبَ الْمُنْجَنِيْقِ عَلَى حِضْنِهِمْ، فَإِنَّا كُنَّا بِأَرْضِ فَارِسَ نَنْصِبُ الْمُنْجَنِيْقَاتِ عَلَى الْحُصُونِ وَتَنْصِبُ عَلَيْنَا، فَتُصِيبُ مِنْ عَدُوِّنَا وَيُصِيبُ مِنَّا بِالْمُنْجَنِيْقِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُنْجَنِيْقُ طَالَ الْقَوَاءُ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَعَمِلَ مُنْجَنِيْقًا بِيَدِهِ، فَتَنْصِبُهُ عَلَى حِضْنِ الطَّائِفِ^(٣).

وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ التَّظَاهُرَ السَّلْمِيَّ قَدْ سَبَقُونَا إِلَيْهِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِهِ وَسَبِيلَهُ فِي التَّغْيِيرِ إِذَا انْتَفَى الْمَانِعُ مِنْ أَدْلَةِ السَّمْعِ.

(١) الفتاوى الشرعية في القضايا المعاصرة ص ١٤٣، ومجلة الدعوة/العدد (١٩١٦).

(٢) إذا تعارضت مفسدة ومصلحة، وكانت المفسدة أعظم من المصلحة، وجب تقديم دفع المفسدة، وإن استلزم ذلك تفويت المصلحة، لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات لقوله ﷺ: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، ابن السبكي/الأشباه والنظائر (١/١٠٥)، السيوطي/الأشباه والنظائر ص ٩٧.

(٣) الواقدي/مغازيه (٣/٩٢٧).

ثانياً: أدلة المُجيزين:

أَفَادَ ذُوو الْحِجَى مِنَ الْعُلَمَاءِ مَشْرُوعِيَّةَ الْمُظَاهَرَاتِ وَالْإِضْرَابَاتِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهَا، فَضْلاً عَمَّا لَوْ تَعَيَّنَتْ ذَرِيعَةً لِوَاجِبٍ أَوْ مَنْدُوبٍ فَإِنَّهَا تَأْخُذُ حُكْمَهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَتْ مَشْرُوعِيَّتُهَا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ وَالْمَعْقُولِ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ:

أولاً: مِنَ الْكِتَابِ:

أ - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: مِنْ قَوَائِدِ الْآيَةِ وَجُوبُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهَذَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِوَسَائِلَ، مِنْ أَهَمِّهَا التَّغْرِيفُ بِالْقَوْلِ فِي السِّرِّ وَهُوَ الْأَخْسَنُ، أَوْ فِي الْعَلَنِ، مِنْ الْفَرْدِ أَوْ الْجَمَاعَةِ الْعَظِيمَةِ إِذَا اقْتَضَى الْحَالُ ذَلِكَ، وَالْمُظَاهَرَاتُ الْمَعْهُودَةُ دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ وَسَائِلِ التَّغْيِيرِ وَالتَّغْيِيرِ.

ب - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: ١٤٨].

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: صَرَّحَتِ الْآيَةُ بِالْإِذْنِ لِلْمَظْلُومِ فَرْدًا أَوْ أَكْثَرًا أَنْ يُغْلِنَ نَقِيصَةَ الظَّالِمِ قَضَاءً لِإِشْفَاءِ الْغِنِظِ أَوْ اسْتِنْقَاذِ الْحَقِّ، وَلَآنَ يُشْرَعُ لِلْمَظْلُومِ بِالْجَهْرِ عَنِ مَظَالِمِهِ وَحُقُوقِهِ فِي وَجْهِ الظَّالِمِ مِنْ غَيْرِ نَقِيصَةِ أُولَى وَآكَدُ، وَهَلِ التَّظَاهُرُ السَّلْمِيُّ إِلَّا صُورَةٌ مِنْهُ؟ فَتَأَمَّلْ!

ج - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الصُّلُوحُ وَبِيعَ وَصَلَاتٌ وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].



وَجْهُ الدَّلَالَةِ: مِنْ فَوَائِدِ الْآيَةِ التَّزْغِيبُ فِي التَّدَاوُعِ السَّوِيِّ؛ لِتَعْيِينِهِ وَسِيلَةً فِي حِفْظِ مَحَاضِنِ الدِّينِ بِحَسَبِ الشَّرَائِعِ الْمُتَعَاقِبَةِ، وَهِيَ لَمَزٌ لِلْإِمْعِيَّةِ وَالْإِنْقِيَادِ الْأَعْمَى.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا: فُتِحَ عَلَيْكَ أَنَّ التَّظَاهَرَ السَّلْمِيَّ بِقَصْدِ تَغْرِيفِ الْحَاكِمِ بِالْحُقُوقِ وَالْمَظَالِمِ رَجَاءٌ تَحْقِيقِ مَطَالِبِهِمْ أَوْ السَّغْيِ فِي ذَلِكَ لَهُوَ مِنْ أَسَرِّ التَّدَاوُعِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ:

أ - عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَأَنْفُسِكُمْ، وَأَلْسِنَتِكُمْ»^(١).

وَالْمُظَاهَرَاتُ تَشْتَرِكُ مَعَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الْمَقْصِدِ وَالْغَايَةِ، وَفِيهَا بَذْلُ الْجُهْدِ بِالْمَالِ وَاللِّسَانِ وَالنَّفْسِ أحيانًا.

ب - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٢).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ تُغَيِّرُ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ مَقْدُورٌ لَدَى الْعَامَّةِ عَالِيًا؛ فَيَلْتَزِمُ؛ تَحْقِيقًا لِلْأَمْرِ، وَإِزْهَاقًا لِلْمُنْكَرِ.

ج - وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرَزِ، أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ»^(٣).

(١) أحمد/مسنده/ح (١٢٢٤٦)(١٩/٢٧٢)، وقال محققه: إسناده صحيح.

(٢) مسلم/صحيحه/ح (٤٩)(١/٦٩).

(٣) أحمد/مسنده/ح (١٨٨٣٠)(٣١/١٢٦)، وابن ماجه/سننه/ح (٤٠١٢)(٢/١٣٣٠)، وقال

الألباني: حسن صحيح.

وَذَلِكَ أَنَّ إِصْلَاحَ الْمُسْلِمِ، وَدَعْوَتَهُ إِلَى الْحَقِّ عِنْدَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي أُولَى مِنْ إِصْلَاحِ الْكَافِرِ وَدَعْوَتِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَاتَبَ نَبِيَّهُ ﷺ لَمَّا اعْتَذَرَ لِابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ﷺ قَاصِداً نَادِي قُرَيْشٍ لِدَعْوَتِهِمْ.

وَالْمُظَاهَرَاتُ غَالِباً مَا تَكُونُ دَعْوَى لَوْلَاةِ الْأَمْرِ فِي إِصْلَاحِ شُؤُونِ الرِّعِيَّةِ، فَكَانَ هَذَا أَعْظَمَ مِنْ أَنْ نَدَعَ الْفَسَادَ قَائِماً، وَنَرْجِلَ إِلَى دَعْوَةِ الْكَافِرِ.

د - وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاها فَقَتَلَهُ»^(١).

الْحَدِيثُ خَبَرٌ بِمَعْنَى طَلَبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ. عَلَى أَنَّ ذِكْرَ الرَّجُلِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ مَقْصُوداً لِذَاتِهِ، وَلَا أَنَّ حُكْمَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَقْصُورٌ عَلَى الْفَرْدِ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ مُقَرَّرٌ فِي حَقِّ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّظَاهِرِ - الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ - دَلَالَةً ظَاهِرَةً؛ فَتَأْمَلُهُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ!

هـ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَمْنَعُنْ أَحَدَكُمْ رَهْبَةُ النَّاسِ، أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ إِذَا رَأَاهُ أَوْ شَهِدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَقْرُبُ مِنْ أَجْلِ، وَلَا يَبَاعِدُ مِنْ رِزْقٍ، أَنْ يَقُولَ بِحَقِّ أَوْ يَذْكُرَ بِعَظِيمٍ»^(٢).

و - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُنْ أَحَدَكُمْ هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ فِي حَقِّ إِذَا رَأَاهُ، أَوْ شَهِدَهُ أَوْ سَمِعَهُ»^(٣).

(١) الحاكم/المستدرک على الصحيحين/ح(٤٨٨٤)(٢١٥/٣).

(٢) أحمد/مسند/ح(١١٤٧٤)(٥٣/١٨)، وصححه الألباني في الصحيحه (٣٢٤/١).

(٣) أحمد/مسند/ح(١١٠١٧)(٦١/١٧)، وقال محققه الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.



دَلَالَةُ الْحَدِيثِ ظَاهِرَةٌ فِي التَّذْكِيرِ بِالْحَقِّ، وَالْأَمْرِ بِهِ، فَإِنَّ الْأَعْمَارَ بِيَدِ اللَّهِ، لَا يَطُولُ بِهَا جُنُبٌ، وَلَا يُعْجَلُ بِهَا جِهَادٌ، وَالتَّظَاهُرُ الْهَادِفُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

ز - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَاراً يُؤْذِينِي، فَقَالَ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَتَاعَكَ إِلَى الطَّرِيقِ»، فَانْطَلَقَ فَأَخْرِجَ مَتَاعَهُ، فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالُوا: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: لِي جَارٌ يُؤْذِينِي، فَذَكَرْتُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَتَاعَكَ إِلَى الطَّرِيقِ»، فَجَعَلُوا يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ الْعَنَّهُ، اللَّهُمَّ أَخْزِهِ. فَبَلَغَهُ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: ازْجِعْ إِلَيَّ مَنَزِلَكَ، فَوَاللَّهِ لَا أُؤْذِيكَ^(١).

دَلَّ الْحَدِيثُ بِالْعِبَارَةِ عَلَى أَنَّ اجْتِمَاعَ النَّاسِ عَلَى الْأَمْرِ يُنْكَرُونَهُ أَوْ يُوكَدُونَهُ مِنْ أَعْوَنِ الْأَسْبَابِ فِي الْاِمْتِثَالِ وَالتَّطْبِيقِ، وَهَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ الْمُظَاهَرَةِ.

ح - وَعَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ»، فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: ذَرِّزْ نِسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ، فَأَطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ طَافَ بِأَلِ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أَوْلَئِكَ بِخِيَارِكُمْ»^(٢).

دَلَّ الْحَدِيثُ أَنَّ الشَّكَايَةَ أَوْ الْإِضْلَاحَ إِذَا نَادَى بِهِ جُمْهُورُ النَّاسِ، وَلَوْ بِالتَّعَاتِبِ فَإِنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِجَابَةِ، وَهُوَ كَذَلِكَ كُلَّمَا زَادَ عَدَدُ النَّاسِ، وَكَثُرَ سَوَادُهُمْ، وَالْمُظَاهَرَةُ لَا تَخْرُجُ عَنْ هَذَا؟ فَتَأَمَّلْ!

(١) البخاري/الأدب المفرد/ح (١٢٤)(ص ٥٦)، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٢) أبو داود/سننه/ح (٢١٤٦)(٢/٢٤٥)، وقال الألباني: صحيح.

ط - وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ وَفَدَّ وَهَنَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، (وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ، أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ)^(١).

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِتَظَاهِرِ أَصْحَابِهِ فِي صُورَةِ اسْتِعْرَاضِيَّةٍ مُنْظَمَةٍ قَاصِدًا رَدَّ دِعَايَةِ قُرَيْشِ الْكَاذِبَةِ، (غَدَاً يَأْتِيكُمْ أَنْاسٌ أَوْهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ) فَانْقَلَبَ خِطَابُهُمْ فَوْزَ رُؤْيَيْهِمْ أَصْحَابَهُ ﷺ فَقَالَ قَائِلُهُمْ: (انْظُرُوا إِنَّهُمْ كَالطَّبَاةِ).

وَفِي ذَلِكَ تَقْرِيرٌ ظَاهِرٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْمُظَاهَرَةِ ضِمْنَ الصُّوَابِطِ الْمُعْتَبَرَةِ، وَالْأَهْدَافِ النَّبِيلَةِ.

يُؤَكِّدُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ»^(٢).

ي - وَرَوَى ابْنُ هِشَامٍ فِي سِيرَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى أَبَا سُفْيَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي فَمَا أَخْلَمَكَ وَأَكْرَمَكَ وَأَوْصَلَكَ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَادَ يَقَعُ فِي نَفْسِي أَنْ لَوْ كَانَ مَعَ اللَّهِ غَيْرُهُ لَقَدْ أَغْنَى شَيْئًا بَعْدُ، وَقَالَ: «وَيْلَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَشْهَدَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي مَا أَخْلَمَكَ وَأَكْرَمَكَ وَأَوْصَلَكَ أَمَا وَاللَّهِ هَذِهِ فَإِنَّ فِي النَّفْسِ مِنْهَا حَتَّى الْآنَ شَيْئًا، قَالَ الْعَبَّاسُ رضي الله عنه: قُلْتُ: وَبِئْسَ أَسْلِمٌ وَاشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يُضْرَبَ عُنُقُكَ، قَالَ: فَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ وَأَسْلَمَ، قَالَ الْعَبَّاسُ رضي الله عنه: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ يُحِبُّ

(١) البخاري/صحيحه/ح (١٦٠٢)(١٤٢/٥).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (١٦٤٩)(١٤٢/٥)، مسلم/صحيحه/ح (١٢٦٦)(٩٢٣/٢).



هَذَا الْفَخْرَ فَاجْعَلْ لَهُ شَيْئًا، قَالَ: «نَعَمْ، مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ»، فَلَمَّا ذَهَبْتُ لِأَنْصَرِفَ قَالَ: «يَا عَبَّاسُ اخْبِسْهُ بِمَضِيقِ الْوَادِي عِنْدَ حَاطِيمِ الْجَنْدِ حَتَّى يَمُرَّ بِهِ جُنُودُ اللَّهِ فَيَرَاهَا»، قَالَ: فَحَبَسْتُهُ حِينَ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَمَرَّتْ بِهِ الْقَبَائِلُ عَلَى رَايَاتِهَا بِهَا فَكُلَّمَا مَرَّتْ قَبِيلَةٌ قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قُلْتُ: بَنُو سُلَيْمٍ قَالَ: يَقُولُ: مَا لِي وَلِبْنِي سُلَيْمٍ، ثُمَّ تَمُرُّ بِهِ قَبِيلَةٌ فَيَقُولُ: مَنْ هَذِهِ فَأَقُولُ: مُزَيْنَةُ فَقَالَ: مَا لِي وَلِمُزَيْنَةَ، حَتَّى نَفِدَتِ الْقَبَائِلُ لَا تَمُرُّ بِهِ قَبِيلَةٌ إِلَّا سَأَلَنِي عَنْهَا فَأُخْبِرُهُ إِلَّا قَالَ: مَا لِي وَلِبْنِي فَلَانٍ، حَتَّى مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَضِرَاءِ كَتِيبَةٍ فِيهَا الْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ ﷺ لَا يَرَى مِنْهُمْ إِلَّا الْحَدَقَ فِي الْحَدِيدِ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا عَبَّاسُ؟ قُلْتُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِأَحَدٍ بِهِؤُلَاءِ قَبْلَ وَاللَّهِ يَا أَبَا الْفَضْلِ لَقَدْ أَصْبَحَ مُلْكُ ابْنِ أُخِيكَ الْغَدَاةَ عَظِيمًا، قَالَ: قُلْتُ: وَنِلْكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ إِنَّهَا الثُّبُوءُ قَالَ: فَتَعَمَّ...^(١).

ك - عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ تَقْرَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ، وَتَضَعُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَوَاضِعِهَا: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، قَالَ: عَنْ خَالِدٍ، وَإِنَّا سَمِعْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ»^(٢).

ثَالِثًا: مِنَ الْأَثَرِ:

أ - عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ، أَنَّهُ مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أَنَاسٍ، وَقَدْ

(١) ابن هشام/السيرة النبوية (٤/٣١١).

(٢) أبو داود/سننه/ح(٤٣٣٨)(٤/١٢٢)، وقال الألباني: صحيح، انظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود (٢/١).

أَقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، وَصَبَّ عَلَى رُءُوسِهِمُ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذِّبُونَ فِي الْخَرَجِ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا»^(١).

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: وَأَمِيرُهُمْ يَوْمِئِذٍ عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى فَلَسْطِينَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَحَدَّثَهُ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَخُلُوا^(٢).

ب - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَرَّاقِ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي حَرْبٍ، حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ، يَسْمَعُ الْمُتَكَرَّرَ فِي دَارِ بَغْضِ جِيرَانِهِ؟ قَالَ: «يَأْمُرُهُ»، قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ؟ قَالَ: «تَجْمَعُ عَلَيْهِ الْجِيرَانُ، وَتَهْوُلُ عَلَيْهِ»^(٣).

رَابِعًا: مِنَ الْمَغْفُولِ:

أ - قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَمَّا كَانَتْ الْمَقَاصِدُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِأَسْبَابٍ وَطُرُقٍ تُفْضِي إِلَيْهَا؛ كَانَتْ طُرُقُهَا وَأَسْبَابُهَا تَابِعَةً لَهَا مُعْتَبَرَةً بِهَا، فَوَسَائِلُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَعَاصِي فِي كَرَاهَتِهَا وَالْمَنْعِ مِنْهَا بِحَسَبِ إِفْضَائِهَا إِلَى غَايَاتِهَا»^(٤).

ب - وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ الْأَضْلَ فِي الْعَادَاتِ وَالْأَشْيَاءِ الْحِلِّ، وَلَا نَعْدُو هَذَا الْأَضْلَ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ سَالِمٍ مِنْ مُعَارِضٍ يُسَاوِيهِ أَوْ يَزْجَحُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي لَمْ يَنْصُ الشَّارِعُ عَلَى تَحْرِيمِهَا إِذَا كَانَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا خَالِيًا مِنَ الْمَفْسَدَةِ الْمُسَاوِيَةِ أَوْ الرَّاجِحَةِ؛ يُسْتَضَحَبُ أَضْلُهَا، وَالشَّرْعُ يُؤَيِّدُ

(١) مسلم/صحيحه/ح (٢٦١٣)(٤/٢٠١٧).

(٢) المرجع السابق (٤/٢٠١٨).

(٣) الخلال/الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص ٣٨.

(٤) ابن القيم/إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/١٠٨).



هَذَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾
[الأعراف: ٣٢].

وَبَنَّا الْعُلَمَاءَ عَلَى ذَلِكَ قَاعِدَةً: (الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد
الدليل على التحريم)^(١).

وَقَالَ السَّعْدِيُّ:

وَالأَصْلُ فِي عَادَتِنَا الْإِبَاحَةُ حَتَّى يَجِيءَ صَارِفُ الْإِبَاحَةِ
وَقَالَ أَيْضًا:

وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمَقَاصِدِ وَاخْكُم بِهَذَا الْحُكْمَ لِلزَّوَائِدِ^(٢)
وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْمُظَاهَرَاتُ السُّلَمِيَّةُ مِنْ قَبِيلِ الْوَسَائِلِ وَالْعَادَاتِ
وَالتَّصَرُّفَاتِ، وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ، وَلَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يَمْنَعُ مِنْهَا؛
فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي اسْتِخْدَامِهَا الْجُلُّ وَالْإِبَاحَةُ، وَعَلَى الْمُخَالَفِ الْإِثْبَاتُ بِدَلِيلِ
التَّحْرِيمِ.

ج - عَلَى أَنَّ الْمَقَاسِدَ الْمَطْنُونَةَ حُصُولُهَا فِي الْمُظَاهَرَاتِ مُوَازَنَةٌ بِمَا
يُجْتَنَى بِهَا مِنْ مَصَالِحِ الدِّينِ أَوْ النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ مَعَ مُرَاعَاةِ الضَّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ
لَهَا، يُقَدَّمُ اغْتِبَارُ الْمَصَالِحِ؛ لِأَنَّهَا أَجَلُ وَأَكْبَرُ، وَمَعْلُومٌ فِي الْأُصُولِ أَنَّ
الْمُضْلَحَةَ الرَّاجِحَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَفْسَدَةِ الْمَرْجُوحَةِ.

د - قَالَ الدُّكْتُورُ حَاكِمُ الْمُطِيرِي: «وَلَا يُؤْثَرُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّظَاهَرِ مَا
قَدْ يَقَعُ فِيهِ مِنْ تَجَاوُزَاتٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ لَا تَبْلُغُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَدَةً مُسَاوِيَةً
لِلْمُضْلَحَةِ الْمَطْنُونَةِ فِي الْمُظَاهَرَاتِ أَوْ رَاجِحَةً عَلَيْهَا، فَيَنْقُيَ لِلتَّظَاهَرِ حُكْمُهُ

(١) السيوطي/الأشباه والنظائر ص ٦٠٠.

(٢) انظر: رسالة القواعد ص ٣٠٠.

وَلِلْأَفْعَالِ الْعَارِضَةِ فِيهِ حُكْمُهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجِهَادَ قَدْ يَقَعُ فِيهِ تَجَاوُزَاتٌ وَأَخْطَاءٌ كَمَا حَصَلَ فِي قِتَالِ الصُّحَابَةِ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَمَا حَصَلَ مِنْ تَجَاوُزٍ مِنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ فِي الْقِتَالِ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ»، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَغْزِلْهُ عَنِ الْجَنَاشِ وَلَمْ يَتَوَقَّفِ الْجِهَادَ لَوْ قُوعٍ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْطَاءِ فِيهِ، وَكَذَا مَا قَدْ يَقَعُ فِي جِهَادِ الْكَلِمَةِ مِنْ تَجَاوُزٍ لَا يُفْضِي إِلَى تَرْكِ جِهَادِ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ الْمُظَاهَرَاتُ فَإِنَّ مَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا مِنْ تَجَاوُزٍ لَهُ نَفْسُ الْحُكْمِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ فَلَا يُمْنَعُ التَّعَاوُنُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّظَاهُرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ لِنُصْرَةِ إِخْوَانِهِمْ بِالْكَلِمَةِ بِدَعْوَى أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مِنْهُمْ بَعْضُ التَّجَاوُزِ.

وَكَذَا لَا يُبْطَلُ مَشْرُوعِيَّةُ الْمُظَاهَرَةِ عَدَمُ جَدَوَاهَا كَمَا يَتَوَهَّمُ الْمُتَوَهِّمُونَ لِأَنَّ إِنْكَارَ الْمُتَكَبِّرِ بِاللِّسَانِ هُوَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَاجِبٌ شَرْعاً وَهُوَ مِنْ صُورِ الْجِهَادِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى النَّتَائِجِ فِي مِثْلِ هَذَا بَلْ يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ الْقِيَامُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ الْقِيَامَ بِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ الصَّدْعُ بِالْحَقِّ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَأَنْ نَقُولَ الْحَقَّ أَوْ نَقُومَ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً»^(١)، سَوَاءٌ زَالَ الْمُتَكَبِّرُ أَوْ لَمْ يَزَلْ إِذْ هَذَا مَعْنَى قِيَامِهَا لِلَّهِ بِالْعَدْلِ وَالْقِسْطِ قَوْلاً وَفِعْلاً.

وَكَذَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى تَرْكِ السُّلْطَةِ لِوَاجِبَاتِهَا فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُسَوِّغُ لِلْأُمَّةِ التَّخَلِّيَ عَنِ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ آلِ الشَّيْخِ فِي الْفَتَاوَى^(٢)، حَيْثُ قَالَ فِي مَسْأَلَةِ وَجُوبِ الدَّعْوَةِ: (وَهَذَا يَدْخُلُ فِي الْجِهَادِ فَإِنْ قَامَ وَلَاؤُهُ الْأَمْرِ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ مُتَعَيِّنٌ عَلَيْهِمْ وَهَذَا مِنْ أَهَمِّ مَقَاصِدِ الْوِلَايَةِ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أُمِرَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِحِمَايَةِ حَوَازَةِ الدِّينِ فَإِذَا أَخْلَى بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْوِلَاةِ فَوَاجِبٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَغْمَلُوا هَذَا).

(١) البخاري/صحيحه/ح (٧١٩٩)(٧٧/٩)، مسلم/صحيحه/ح (١٧٠٩)(٣/١٤٧٠).

(٢) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٠١/٤).



وَكَذَا لَا يُلْتَمَتُ إِلَى رَفْضِ الْحُكُومَاتِ لِلْمُظَاهَرَاتِ إِذْ تَقَاعَسُ الْحُكُومَاتُ عَنِ الْقِيَامِ بِوَاجِبِ النُّصْرَةِ لِلشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ مَثَلًا، مُنْكَرٌ أَعْظَمُ يَجِبُ عَلَى الْأُمَّةِ إِنْكَارُهُ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ حَتَّى تَقُومَ الْحُكُومَاتُ بِوَاجِبَاتِهَا الْمَنُوطَةِ بِهَا.

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ جِهَادَ الْكَلِمَةِ مِنْ أَفْضَلِ أَنْوَاعِ الْجِهَادِ، وَأَنَّ الْأَصْلَ فِي وَسَائِلِ جِهَادِ الْعَدُوِّ الْإِبَاحَةُ وَالْجُلُّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الْحَظَرِ وَالْمَنْعِ، وَأَنَّ الْوَسِيلَةَ قَدْ تَكُونُ وَاجِبَةً إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهَا، وَأَنَّ الْمُظَاهَرَةَ مِنَ التَّظَاهِرِ وَهُوَ التَّعَاوُنُ وَالتَّنَاصُرُ بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى أَمْرِ مَا، وَأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَ بِالتَّعَاوُنِ وَالتَّنَاصُرِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ ذَلِكَ نُصْرَةُ الْمَظْلُومِ، وَالْأَخْذُ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَإِزَالَةُ الْمُنْكَرِ أَوْ إِنْكَارُهُ بِاللِّسَانِ، وَأَنَّ وَقُوعَ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ فِي الْمُظَاهَرَاتِ لَا يُبْطِلُ مَشْرُوعِيَّتَهَا وَوُجُوبَهَا... إلخ.

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَلَمْ يَبْقَ إِذَنْ إِلَّا مَعْرِفَةُ مَدَى أَثَرِ الْمُظَاهَرَاتِ الْيَوْمِ فِي إِزَالَةِ الْمُنْكَرِ أَوْ تَخْفِيفِهِ أَوْ التَّنْذِيرِ بِهِ وَإِنْكَارِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَزْجِعُ فِي مَعْرِفَةِ حُكْمِهِ إِلَى الْمُفَقِّهَاءِ - لَوْ خَفِيَ أَمْرُهُ - بَلْ إِلَى الْخُبَرَاءِ فِي السِّيَاسَةِ وَالْإِعْلَامِ وَالْجِهَادِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الْمُظَاهَرَاتِ وَشِدَّةِ تَأْثِيرِهَا عَلَى الرَّأْيِ الْعَامِّ وَعَلَى الْعَدُوِّ، وَأَنَّهَا بَاتَتْ فِي هَذَا الْعَصْرِ الَّذِي صَارَ الْعَالَمُ فِيهِ كَالْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ التَّأْثِيرِ وَأَشَدِّهَا، وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَعْوَةِ الْمُجَاهِدِينَ فِي غَزَاةِ الْأُمَّةِ إِلَى التَّظَاهِرِ نُصْرَةً لَهُمْ لِمَا لِدَلِكِ مِنْ أَثَرٍ مَعْنَوِيٍّ وَنَفْسِيٍّ وَسِيَاسِيٍّ فِي صَالِحِ الْمُجَاهِدِينَ فِي فِلَسْطِينَ.

فَكَيْفَ وَالْأَمْرُ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ سَوَاءً مَدَى أَثَرِ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الضَّغْطِ عَلَى الْحُكُومَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِلْمُبَادَرَةِ إِلَى نُصْرَةِ أَهْلِ غَزَاةٍ، وَكَذَا مَدَى أَثَرِ الْمُظَاهَرَاتِ عَلَى أَهْلِ غَزَاةٍ أَنْفُسِهِمْ وَتَشْيِيتِهِمْ وَرَفْعِ مَعْنَوِيَّاتِهِمْ، وَكَذَا شِدَّةِ أَثَرِهَا عَلَى اسْتِنْهَاضِ أَهْلِ التَّجَدَّةِ وَالتَّخَوُّةِ مِنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ لِلْمُبَادَرَةِ لِإِعَاثَتِهِمْ

وَنُضِرَتِهِمْ، وَكَذَا شِدَّةُ أَثَرِهَا فِي النِّكَايَةِ بِالْعَدُوِّ وَالتَّنْذِيدِ بِجَرَائِمِهِ فَهَذِهِ الْأَسْبَابُ كَافٍ بَعْضُهَا لِلْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا، وَالْوَاقِعُ أَصْدَقُ شَاهِدٍ عَلَى ضَرُورَتِهَا فَكَيْفَ بِهَا كُلُّهَا؟ فَهَذَا مَا لَا يَنْبَغِي الْخِلَافُ فِيهِ ثُمَّ الْمَرْجِعُ فِي هَذَا كُلِّهِ لِلِكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْمُفْقَهَاءُ فِي نَازِلَةٍ تَخْصُ الْجِهَادَ وَأَحْكَامَهُ فَأَحَقُّ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالِاتِّبَاعِ هُمْ أَهْلُ الثُّغَرِ وَالْعُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ الْمُجَاهِدُونَ فَهُمْ أَبْصَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ بِالْوَاقِعِ، وَأَقْدَرُ عَلَى تَنْزِيلِ نُصُوصِ الشَّارِعِ عَلَيْهَا وَأَعْلَمُ بِتَحَقُّقِ الْمَنَاطِ فِيهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

المَطْلَبُ الثَّانِي:

أَهْدَافُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْهَدَفُ الْأَوَّلُ: إِيْظَاهَارُ قُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ إِزْهَاباً لِعَدُوِّهِمْ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّظَاهَرَ السَّلْمِيَّ وَفَقَّ الضَّوَابِطِ الَّتِي سَنَذْكُرُ بَعْدُ مَظْهَرُ قُوَّةٍ مُزْهِبَةٍ تَجْعَلُ الظَّالِمَ أَكْثَرَ طَوَاعِيَّةً فِي تَحْقِيقِ مَطَالِبِ الْمُتَظَاهِرِينَ الْمَظْلُومِينَ.

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَفْدُمُ عَلَيْنَا وَفَدَّ وَهَنَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، (وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ، وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ،

(١) المطيري/الإبانة عن وجوب المظاهرة والإعانة (ص ١٢ - ١٤).



أَنْ يَزْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْبَاءَ عَلَيْهِمْ^(١).

يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ التَّظَاهَرَ الْمُنْتَظَمَ، وَالْكَشْفَ عَنِ الطَّاقَاتِ الذَّهْنِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ أَمَامَ الْأَعْدَاءِ مِنْ أَبْلَغِ الرِّسَائِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي تَحْقِيقِ الْأَهْدَافِ، وَلِذَا عَمَدَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ لِيُبْطِلَ الدَّعَايَةَ الْكَاذِبَةَ الَّتِي أَثَارَتْهَا فُرَيْشُ (غَدَا يَأْتِيكُمْ أَنْاسٌ أَوْهَنْتُهُمْ حُمَى يَثْرِبَ) فَآتَتْ أَكْلَهَا لِلتَّو فَقَالَ قَائِلُهُمْ: (انْظُرُوا كَأَنَّهُمْ الطُّبَاءُ).

وَعَنْ سِمَاكِ بْنِ خَرْشَةَ، أَنَّ أَبَا دُجَانَةَ يَوْمَ أُحُدٍ أَعْلَمَ بِعِصَابَةِ حَمَرَاءَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُخْتَالٌ فِي مِشْيَتِهِ بَيْنَ الصَّفَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا مِشْيَةٌ يَنْغِضُهَا اللَّهُ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ»^(٢).

أَقْرَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأَنَّ حُصُولَهَا أَمَامَ الْأَعْدَاءِ لَهُ مَذْلُولٌ آخَرٌ مِنَ الْإِغَاظَةِ وَالْإِزْعَاجِ؛ لِأَنَّهَا مِشْيَةٌ الْمُطْمَئِنِّ غَيْرِ الْوَجَلِ، الثَّابِتِ غَيْرِ الْمُكَتَرِثِ عَلَى أَيِّ نَتِيجَةٍ كَانَتْ الْحَرْبُ؛ شَهَادَةً، أَوْ نَصراً فِكِلَاهُمَا حَسَنٌ.

وإِنَّ التَّظَاهَرَ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْمُؤَدَّى، فَهُوَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْقُوَّةِ، لَهُ أَعْظَمُ الْأَثَرِ فِي تَثْبِيهِ مَنْ يَضَعُونَ السِّيَاسَاتِ، وَيَلْعَبُونَ فِي مَصَالِحِ الشُّعُوبِ وَمُقَدَّرَاتِهَا؛ يَنْبَغُ لَهُمْ بَرَسَائِلُ بَلِيغَةٍ مِنْ أَهْمُهَا: أَنَّ الشُّعُوبَ بَاتَتْ عَلَى إِحَاطَةٍ بِمُؤَامَرَاتِهِمْ، وَمَا عَادَ يَنْطَلِي عَلَيْهَا السِّيَاسَاتُ الظَّالِمَةُ فِي مَنَاجِي الْحَيَاةِ كُلَّهَا.

فَيَحْمِلُ هَذَا فِي الْغَالِبِ عَلَى عَدَمِ الْإِمْنَانِ فِي الضَّلَالِ، وَعَلَى تَغْيِيرِ السِّيَاسَاتِ بِمَا يُحَقِّقُ الصَّالِحَ الْعَامَّ وَلَوْ بِقَدْرِ مَا.

(١) البخاري/صحيحه/ح (٤٢٥٦) (١٤٢/٥)، مسلم/صحيحه/ح (١٢٦٦) (٩٢٣/٢).

(٢) الطبراني/المعجم الكبير/ح (٦٥٠٨) (١٠٤/٧).

الْهَدَفُ الثَّانِي: إِنكَارُ الظُّلْمِ وَكَبْحُ جَمَاحِهِ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

مِنْ فَوَائِدِ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ أَنْ تَقُومَ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَدْعُو إِلَى الْحَقِّ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فِي الْإِمَامِ أَوْ فِي الرَّعِيَّةِ، لِيَنْدَفِعَ الظُّلْمُ، وَيَقُومَ الْعَدْلُ، وَيَخْصُلَ الْفَلَاحُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصَرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩].

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «أَيُّ: إِذَا نَالَهُمْ ظُلْمٌ مِنْ ظَالِمٍ لَمْ يَسْتَسْلِمُوا لظُلْمِهِ»^(١).

وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَرَّ هِشَامُ بْنُ حَكِيمٍ بِنِ جَزَامٍ عَلَى أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْبَاطِ بِالشَّامِ، قَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، فَقَالَ: مَا شَأْنُهُمْ؟ قَالُوا: حُبِسُوا فِي الْجَزْيَةِ، فَقَالَ هِشَامُ: أَشْهَدُ لَسَمِغْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا»^(٢).

وَزَادَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: قَالَ: وَأَمِيرُهُمْ يَوْمَئِذٍ عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ عَلَى فَلَسْطِينَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَحَدَّثَهُ، فَأَمَرَ بِهِمْ فَخُلُوا.

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ أَنْكَرَ الْمُنْكَرَ فَوَرَّ أَنْ رَأَاهُ، ثُمَّ ارْتَحَلَ عُمَيْرُ بْنُ سَعْدٍ فَحَدَّثَهُ وَذَكَرَهُ، فَرَجَعَ ظَلَمُهُ وَخَلَّى سَبِيلَهُمْ.

وَعَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى خُلُودِ اللَّهِ وَالْوَأَقِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلاَهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ

(١) القرطبي/تفسيره (٣٩/١٦).

(٢) مسلم/صحيحه/ح (٢٦١٣) (٢٠١٨/٤).



فَوَقَّهْمُ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَّوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا^(١).

مِنْ قَوَائِدِ الْحَدِيثِ: أَنَّ التَّنَاصُحَ بَيْنَ طَوَائِفِ الْمُجْتَمَعِ وَأَفْرَادِهِ مِنْ أَسْبَابِ السَّلَامَةِ وَالنَّجَاةِ، وَأَنَّ الْقُعُودَ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ سَبِيلٌ إِلَى تَفْشِي الْجَهَالَةِ، وَحُصُولِ الظُّلْمِ، وَتَنَامِي الشَّرِّ فِي كُلِّ مَيْدَانٍ، وَهَذِهِ هِيَ أَسْبَابُ الْهَلَاكِ.

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ إِمَارَةِ السُّفَهَاءِ»، قَالَ: وَمَا إِمَارَةُ السُّفَهَاءِ؟ قَالَ: «أُمَرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي لَا يَفْتَدُونَ بِهَذْيِي وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي فَمَنْ صَدَّقَهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَأَعَانَهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ لَيْسُوا مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُمْ وَلَا يَرِدُوا عَلَيَّ حَوْضِي، وَمَنْ لَمْ يَصَدَّقْهُمْ بِكَذِبِهِمْ وَلَمْ يُعَنْهُمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ فَأُولَئِكَ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ وَسَيَرِدُوا عَلَيَّ حَوْضِي»^(٢).

مِنْ قَوَائِدِ الْحَدِيثِ: عَدَمُ مُوَافَقَةِ الظَّالِمِ أَوْ الرُّضَى عَنْ ظُلْمِهِ وَلَا إِعَانَتِهِ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْهُ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهَذَا، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْحَوْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسُّوْطِ فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ»، فَلَمْ أَفْهَمْ الصَّوْتَ مِنَ الْعَضْبِ قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ»، قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السُّوْطَ مِنْ يَدِي فَقَالَ: «اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ»، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا أَضْرِبُ مَمْلُوكًا بَعْدَهُ

(١) البخاري/صحيحه/ح (٢٤٩٣) (١٣٩/٣).

(٢) أحمد/مسنده (٤٦٨/١٨).

أَبْدَأُ^(١).

يَكْشِفُ الْحَدِيثُ عَنْ أَثَرِ التَّغْيِيرِ، وَعَظِيمِ بَرَكَتِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَنْكَرَ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، تَابَ وَرَجَعَ، وَأَتْبَعَ سَيِّئَتَهُ حَسَنَةً، فَأَنْعَمَ عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ بِالْعُنُقِ وَالْحُرِّيَّةِ.

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ دَخَلَ يَوْمًا مَسْجِدَ دِمَشْقٍ وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَنَادَاهُ أَبُو مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ قَائِلًا: يَا مُعَاوِيَةُ إِنَّمَا أَنْتَ قَبْرٌ مِنَ الْقُبُورِ، إِنْ جِئْتَ بِشَيْءٍ كَانَ لَكَ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ لَكَ. يَا مُعَاوِيَةُ لَا تَحْسَبَنَّ الْخِلَافَةَ جَمْعَ الْمَالِ وَتَفَرُّقَهُ، وَلَكِنَّ الْخِلَافَةَ الْعَمَلُ بِالْحَقِّ، وَالْقَوْلُ بِالْمَعْدَلَةِ، وَأَخْذُ النَّاسِ فِي ذَاتِ اللَّهِ ﷻ يَا مُعَاوِيَةُ إِنَّمَا لَا نُبَالِي بِكَدْرِ الْأَنْهَارِ مَا صَفَا لَنَا رَأْسُ عَيْنِنَا، وَأَنْتَ رَأْسُ عَيْنِنَا. يَا مُعَاوِيَةُ: إِيَّاكَ أَنْ تَحِيفَ عَلَى قَبِيلَةٍ مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، فَيَذْهَبَ حَيْفُكَ بِعَذْلِكَ^(٢).

وَقَالَ الْأَضْمَعِيُّ: دَخَلَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى سَرِيرِهِ وَحَوَالِيهِ الْأَشْرَافُ مِنْ كُلِّ بَطْنٍ وَذَلِكَ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ فِي وَقْتِ حَجَّهِ فِي خِلَافَتِهِ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ قَامَ إِلَيْهِ وَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ وَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا حَاجَّتُكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اتَّقِ اللَّهَ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَحَرَمِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَعَاهِذُهُ بِالْعِمَارَةِ، وَاتَّقِ اللَّهَ فِي أَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَإِنَّكَ بِهِمْ جَلَسْتَ هَذَا الْمَجْلِسَ، وَاتَّقِ اللَّهَ فِي أَهْلِ الثُّغُورِ فَإِنَّهُمْ حِصْنُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَفَقَّدَ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّكَ وَخَدَكَ الْمَسْئُولَ عَنْهُمْ، وَاتَّقِ اللَّهَ فِيمَنْ عَلَى بَابِكَ فَلَا تَغْفُلْ عَنْهُمْ وَلَا تُغْلِقْ بَابَكَ دُونَهُمْ. فَقَالَ لَهُ: أَفْعَلُ، ثُمَّ نَهَضَ وَقَامَ فَقَبِضَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ،

(١) مسلم/صحيحه/ح (١٦٥٩/٣) (١٢٨٠).

(٢) ابن النحاس/تنبيه الغافلين (٤٥، ٤٦).



إِنَّمَا سَأَلْتَنَا حَاجَةً لِّغَيْرِكَ وَقَدْ قَضَيْنَاهَا، فَمَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ: مَا لِي إِلَى مَخْلُوقٍ حَاجَةٌ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: هَذَا وَاللَّهِ الشَّرَفُ، هَذَا وَاللَّهِ الشَّرَفُ^(١).

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الرُّبَيْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الْمَظْلُومَ إِذَا شَكَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى اقْتَضَى عَذْلُ اللَّهِ ﷻ الْإِيْقَاعَ بِظَالِمِهِ فَيُحِبُّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَجْهَرَ الْمَظْلُومُ بِالشُّكْوَى لِيَكُونَ الْمُقَدَّرُ وَالْإِيْقَاعُ بِالظَّالِمِ مَبْسُوطَ الْعُذْرِ عِنْدَ الْخَلْقِ، وَرَاجِعاً لِأَمْثَالِهِ عَنْ أَمْثَالِ فَاعِلِهِ، وَإِنَّمَا يُنْهَلُ الظَّالِمُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْخَلْقَ إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمْ مَمْلُوكِينَ فَجَنَى عَلَى أَحَدِهِمْ جَنَائَةً، فَإِنْ أَرَشَهَا لِسَيِّدِهِ، فَالْخَلْقُ مِلْكٌ لِلَّهِ ﷻ، فَلَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ^(٢).

الْهَدَفُ الثَّالِثُ: إِظْهَارُ وَحْدَةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ أَمْصَارُهُمْ:

إِنَّ التَّظَاهَرَ فِي مُدُنِ الْمِصْرِ الْوَاحِدِ فَضْلاً عَنِ التَّظَاهِرِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ الْمُسْلِمَةِ أَكْبَرُ قَرِينَةٍ عَلَى وَحْدَةِ الْمُسْلِمِينَ وَقُوَّةٍ وَلَا يُهْمُ، وَأَنَّ الْبَاطِلَ مَهْمَا انْتَفَشَ وَطَالَتْ أَيَّامُهُ؛ فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لِهَذَا الدِّينِ وَلَا شَكَّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ قَالَ: «حَبْلُ اللَّهِ الْجَمَاعَةُ»^(٣).

(١) ابن النحاس/تنبيه الغافلين (٤٥، ٤٦).

(٢) ابن مفلح/الآداب الشرعية (٢٤٦/١).

(٣) السيوطي/الدر المثور (٢٨٥/٢).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ»^(١).

وَعَنْ سِمَاكِ بْنِ الْوَلِيدِ الْحَنْفِيِّ، أَنَّهُ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: «مَا تَقُولُ فِي سَلَاطِينِ عَلَيْنَا يَظْلِمُونَنَا، يَشْتِمُونَنَا وَيَعْتَدُونَ عَلَيْنَا فِي صَدَقَاتِنَا، أَلَا نَمْنَعُهُمْ؟ قَالَ: لَا. أَعْطِيهِمْ. الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ، إِنَّمَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ الْخَالِيَةُ بِتَفَرُّقِهَا، أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَلَا تَفَرَّقُوا...»^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبْنَا عُمَرَ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي قُمْتُ فِيكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِينَا، فَقَالَ: «... عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، مَنْ أَرَادَ بُخْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ، مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَذَلِكُمْ الْمُؤْمِنُ»^(٤).

وَإِنَّ الْمُظَاهَرَاتِ مِنْ أَوْضَحِ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُبَيِّنُ وَحْدَةَ الْمُسْلِمِينَ وَلَائِهِمْ، وَأَنَّهُمْ كَالْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ غَضُو تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَى.

(١) الترمذي/سننه/ح(٢١٦٦)(٤/٤٦٦)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقال محقق جامع الأصول (٥٦٤/٦): حسن بشواهد.

(٢) السيوطي/الدر المنثور (٢/٢٨٥).

(٣) مسلم/صحيحه/ح(١٧١٥)(٣/١٣٤٠).

(٤) الترمذي/سننه/ح(٢١٦٥)(٤/٣٥).



الْهَدَفُ الرَّابِعُ: نُصْرَةُ الْمَظْلُومِينَ وَمُوَاسَاَتُهُمْ:

مِنْ أَهَمِّ بَوَائِعِ الْمَظَاهِرَاتِ فِي الْوَاقِعِ الْمُعَاصِرِ نُصْرَةُ الْمَظْلُومِينَ، سَوَاءً فِي بَلَدِ التَّظَاهُرِ أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْبِلَادِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نُصْرَةَ الْمُسْلِمِ مِنَ الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ، وَمِنْ أَشْرَفِ أَعْمَالِ الْبِرِّ الَّتِي يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلِيَّتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا نُنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نُنْصُرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ»^(١).

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدٍ بْنِ مِقْرَنٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ، ... وَذَكَرَ مِنْهَا: وَنُصْرُ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةُ الدَّاعِي»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ، وَالْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ: يَكْفُفُ عَلَيْهِ ضَيْعَتَهُ، وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ»^(٣).

وَعَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السَّمْطِ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ عَبْسَةَ: هَلْ أَنْتَ مُحَدِّثِي حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِيهِ نِسْيَانٌ وَلَا كَذِبٌ. قَالَ: نَعَمْ.

(١) البخاري/صحيحه/ح (٢٤٤٤)(٣/١٢٨).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٢٤٤٥)(٣/١٢٩)، مسلم/صحيحه/ح (٢٠٦٦)(٣/١٦٣٥).

(٣) أبو داود/سننه/ح (٤٩١٨)(٤/٢٨٠)، وقال الألباني: حسن.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَنَاصَرُونَ مِنْ أَجْلِي، وَحَقَّتْ مَحَبَّتِي لِلَّذِينَ يَتَصَادَقُونَ مِنْ أَجْلِي»^(١).

وَعَنْ جَابِرِ وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا مِنْ أَمْرٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يَنْتَقِصُ فِيهِ مِنْ عِزِّهِ وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نَصْرَتَهُ»^(٢).

وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَبَّ عَنْ عَرَضِ أَخِيهِ بِالْفَيْيَةِ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ ﷻ أَنْ يَقِيَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣).

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حَنيفٍ؛ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أُذِلَّ عِنْدَهُ مُؤْمِنٌ فَلَمْ يَنْصُرْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَنْصُرَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ ﷻ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٤).

فَالْأَدْلَةُ كُلُّهَا ظَاهِرَةُ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ نَصْرَةِ الْمَظْلُومِ، وَمُوَاسَاتِهِ، وَأَنَّ الْمُقْصَرَ مَعَ الْقُدْرَةِ آثِمٌ.

الْهَدَفُ الْخَامِسُ: مُتَابَعَةُ الْحُكَّامِ وَتَرْشِيدُ سِيَاسَاتِهِمْ:
مِنْ بَوَاعِثِ الْمُظَاهَرَاتِ تَنْبِيهُ الْحُكَّامِ إِلَى أَخْطَائِهِمْ، وَإِشْعَارِهِمْ أَنَّهُمْ

(١) أحمد/مسنده/ح (١٩٤٣٨)(١٨٣/٣٢)، صحيح، ومسنند أحمد ضعيف، وله شواهد تقويه.

(٢) أحمد/مسنده/ح (١٦٣٦٨)(٢٦/٢٨٨)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير/ح (٥٦٩٠)(٢/٩٩٢).

(٣) أبو نعيم/الحلية (٧٦/٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير/ح (٦٢٤٠)(٢/١٠٧١).

(٤) أحمد/مسنده/ح (١٥٨٩٥)(٣/٤٨٧)، والهيتمي/مجمع الزوائد (٢٦٧/٧) وقال: رواه أحمد والطبراني وفيه ابن لهيعة وهو حسن الحديث وفيه ضعف، وقد صرح بالحديث هنا، وبقيته رجاله ثقات.



تَحْتَ مُرَاقَبَةِ شُعُوبِهِمْ، وَأَنَّ النَّاسَ جُنُودُهُمْ الْأَوْفِيَاءُ، وَحُصُونُهُمْ الْمَنِيعَةُ، مَا صَدَقُوا وَأَخْلَصُوا، وَأَنَّ النَّاسَ قَادِرُونَ عَلَى رَفْضِ سِيَاسَاتِهِمْ إِذَا فَرَّطُوا وَضَيَّعُوا، فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْأَسْتِقَامَةُ وَالْوَفَاءُ، وَالْجِدُّ وَالْاجْتِهَادُ فِي نَجَاحِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالْخَارِجِيَّةِ؛ فَكَانَتْ الْمُظَاهَرَةُ مِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ التُّضْحِ وَالْإِزْشَادِ، وَقَدْ جَاءَتْ أُدْلُهُ الشَّرْعِ وَافِرَةٌ تَدْعُو إِلَى التَّنَاصُحِ، وَتُعْظَمُ مِنْ شَأْنِهِ.

فَعَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»^(١).

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ غَيْرُ فِقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلَاثٌ لَا يَغُلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لَوْلَاةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنْ دَعَوْتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَغْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تَنَاصِحُوا مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ»^(٣).

وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ قَالَ: (بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ وَالتُّضْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ)^(٤).

(١) مسلم/صحيحه/ح (٥٥)(١/٧٤).

(٢) أحمد (١٣٣٥٠)(٢١/٦٠)، وابن ماجه/سننه/ح (٣٠٥٦)(٢/١٠١٥) واللفظ له وقال في الزوائد: إسناده فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعنه. والمتن على حاله صحيح، وذكره الألباني في صحيح الجامع (٦٦٤٢). واللفظ لابن ماجه. وقال ابن رجب: إسناده جيد، جامع العلوم والحكم (٧٣).

(٣) مسلم/صحيحه/ح (١٧١٥)(١٣/٤٠).

(٤) البخاري/صحيحه/ح (٥٧)(١/٢١)، مسلم/صحيحه/ح (٥٦)(١/٧٥).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَالنَّصِيحَةُ لِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ إِعَانَتُهُمْ عَلَى مَا حَمَلُوا الْقِيَامَ بِهِ، وَتَنْبِيهِهُمْ عِنْدَ الْعَفْلَةِ، وَسَدُّ زَلَّتْهُمْ عِنْدَ الْهَفْوَةِ، وَجَمْعُ الْكَلِمَةِ عَلَيْهِمْ، وَرَدُّ الْقُلُوبِ النَّافِرَةِ إِلَيْهِمْ، وَمِنْ أَكْثَرِ نَصِيحَتِهِمْ دَفْعُهُمْ عَنِ الظُّلْمِ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ^(١).

وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ الْمَنْصُورِ بِمَنَى، فَقَالَ: ازْفَعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَتَقِي اللَّهَ قَدْ مَلَأْتَ الْأَرْضَ ظُلْمًا وَجُورًا. قَالَ: فَطَاطَأَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَفَعَهُ وَقَالَ: ازْفَعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ. فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ بِسُيُوفِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَأَبْنَاؤُهُمْ يَمُوتُونَ جُوعًا فَأَتَقِي اللَّهَ، وَأَوْصِلْ إِلَيْهِمْ حُقُوقَهُمْ، قَالَ: فَطَاطَأَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَفَعَهُ وَقَالَ: ازْفَعْ إِلَيْنَا حَاجَتَكَ. فَقُلْتُ: حَجَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ لِخَازِنِهِ: كَمْ أَنْفَقْتُ؟ قَالَ: بِضْعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا. وَأَرَى هَاهُنَا أَمْوَالًا لَا تُطِيقُهَا الْجِبَالُ»^(٢).

وَقَالَ الْأَضْمَعِيُّ: دَخَلَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى سَرِيرِهِ، وَحَوَالِيهِ الْأَشْرَافُ مِنْ كُلِّ بَطْنٍ، وَذَلِكَ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ فِي وَقْتِ حَجِّهِ فِي خِلَافَتِهِ، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِ قَامَ إِلَيْهِ وَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ وَقَعَدَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَقِي اللَّهَ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَحَرَمِ رَسُولِهِ ﷺ فَتَعَاهِذُ بِالْعِمَارَةِ، وَاتَّقِي اللَّهَ فِي أَوْلَادِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنَّكَ بِهِمْ جَلَسْتَ هَذَا الْمَجْلِسَ، وَاتَّقِي اللَّهَ فِي أَهْلِ الثُّغُورِ فَإِنَّهُمْ حِصْنُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَفَقَّدَ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّكَ وَخَدَكَ الْمَسْئُولَ عَنْهُمْ، وَاتَّقِي اللَّهَ فِيمَنْ عَلَى بَابِكَ فَلَا تَغْفُلَ عَنْهُمْ وَلَا تُغْلِقَ بَابَكَ دُونَهُمْ. فَقَالَ لَهُ: أَفْعَلُ، ثُمَّ نَهَضَ وَقَامَ فَقَبَضَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ فَقَالَ: يَا أَبَا

(١) ابن حجر/فتح الباري (١/١٦٧).

(٢) ابن النحاس/تنبيه الغافلين (٤٣، ٤٤)، ابن أبي حاتم/الجرح والتعديل (١٠٦/١).



مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا سَأَلْتَنَا حَاجَةً لِعَبْرِكَ وَقَدْ قَضَيْنَاهَا، فَمَا حَاجَتُكَ؟ فَقَالَ: مَا لِي إِلَى مَخْلُوقٍ حَاجَةٌ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: هَذَا وَاللَّهِ الشَّرَفُ، هَذَا وَاللَّهِ الشَّرَفُ^(١).

الْهَدَفُ السَّادِسُ: دَفْعُ الْحُكَّامِ عَلَى رِعَايَةِ مَصَالِحِ بُلَدَانِهِمْ:

اعْلَمْ وَقَفَقْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ لِبَطَاعَتِهِ، أَنَّ اللَّهَ يَزْعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا يَزْعُ بِالْقُرْآنِ، وَأَنَّ هِدَايَةَ الْإِمَامِ تَوَثِّرُ فِي هِدَايَةِ الرَّعِيَّةِ، وَأَنَّ صِدْقَهُ وَوَفَاءَهُ يَنْعَكِسُ بَرَكَتُهُ عَلَى مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ، وَأَنَّ مِنْ أَكْثَرِ سَائِلِ التَّأْثِيرِ فِي السُّلْطَانِ، وَدَفْعِهِ لِلتَّفَاعُلِ نَحْوِ الْفَضِيلَةِ وَالْأَمَانَةِ تَدَافُعُ النَّاسِ فِي نُصْحِهِ، وَالْإِلْحَاحُ عَلَيْهِ فِي جِرَاسَةِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا، وَأَنَّ الْمَعْصُومَ مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِلَّا فَهُوَ الظَّالِمُ الْخَوَّوْنُ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بَطَانَتَانِ: بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى»^(٢).

وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُرْنِيَّ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ. فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ. إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»^(٣).

(١) ابن النحاس/تنبيه الغافلين (٤٥، ٤٦).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٧١٩٨) (٧٧/٩).

(٣) مسلم/صحيحه/ح (١٤٢) (١٢٥/١).

وعن ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ قَالَ: كُنَّا مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَأَخَّرَ الْحَبَّاجُ الصَّلَاةَ، فَقَامَ أَنَسٌ يُرِيدُ أَنْ يُكَلِّمَهُ فَنَهَاهُ إِخْوَانُهُ شَفَقَةً عَلَيْهِ مِنْهُ، فَخَرَجَ فَرَكِبَ ذَابْتَهُ فَقَالَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ: «وَاللَّهِ مَا أَغْرِفُ شَيْئًا مِمَّا كُنَّا عَلَيْهِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَقَالَ رَجُلٌ: فَالصَّلَاةُ يَا أَبَا حَمْزَةَ؟ قَالَ: «قَدْ جَعَلْتُمْ الظُّهْرَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ أَفَتِلْكَ كَانَتْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟»^(١).

الْهَدَفُ السَّابِعُ: دَفْعُ الْأَعْدَاءِ وَوَقْفُ أَطْمَاعِهِمْ:

لَقَدْ ظَهَرَ هَذَا الْهَدَفُ جَلِيًّا فِي عُدْوَانِ الْيَهُودِ عَلَى غَزَّةِ بَفِلَسْطِينَ فِي مَعْرَكَةِ الْفُرْقَانِ، فَكَانَتْ نُصْرَةُ أَهْلِنَا فِي الْأَمْصَارِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ، وَمُظَاهَرَاتِهِمْ الْحَاشِدَةَ سَبَبًا وَاضِحًا فِي كَبْحِ جَمَاحِ الْعَدُوِّ الصُّهْيُونِيِّ، وَالتَّرَاجُعِ عَنِ الْمُضِيِّ فِي تَنْفِيذِ مُحْطَطِهِ الْعَسْكَرِيِّ فِي اجْتِيَاكِ قِطَاعِ غَزَّةَ، وَوَقْفِ أَطْمَاعِهِ فِي السَّيْطَرَةِ عَلَى أَرْضِهِ، وَصَدَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَائِلُ: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفَ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَشَرِدَ بِهِمْ مَنِ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [الأنفال: ٥٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَتَفَوَّكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢].

فَكَمَا أَنَّ ضَعْفَ الْمُسْلِمِينَ وَفُرْقَتَهُمْ يُطْمِعُ عَدُوَّهُمْ كَمَا أَفَادَتِ الْآيَاتُ الْأَخِيرَتَانِ، فَإِنَّ وَخَدَتَهُمْ وَاجْتِمَاعَهُمْ، وَيَقْطَعَتَهُمْ وَانْتِبَاهَهُمْ يَدْفَعُ عَنْهُمْ عَدُوَّهُمْ، وَيَقْطَعُ أَطْمَاعَهُ.

(١) ابن حجر/فتح الباري (١٣/٢).



وَرَوَى ابْنُ هِشَامٍ فِي سِيرَتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى أَبَا سُفْيَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ، أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي فَمَا أَخْلَمَكَ وَأَكْرَمَكَ وَأَوْصَلَكَ، أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كَادَ يَقَعُ فِي نَفْسِي أَنْ لَوْ كَانَ مَعَ اللَّهِ غَيْرُهُ لَقَدْ أَغْنَى شَيْئًا بَعْدُ، وَقَالَ: «وَيْلَكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أَنْ تَشْهَدَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، قَالَ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي مَا أَخْلَمَكَ وَأَكْرَمَكَ وَأَوْصَلَكَ أَمَا وَاللَّهِ هَذِهِ فَإِنَّ فِي النَّفْسِ مِنْهَا حَتَّى الْآنَ شَيْئًا، قَالَ الْعَبَّاسُ ﷺ: قُلْتُ: وَبِئْسَ أَسْلِمٌ وَاشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ قَبْلَ أَنْ يُضْرَبَ عُقُوكَ، قَالَ: فَشَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ وَأَسْلَمَ، قَالَ الْعَبَّاسُ ﷺ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ يُحِبُّ هَذَا الْفَخْرَ فَاجْعَلْ لَهُ شَيْئًا، قَالَ: «نَعَمْ مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَعْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ»، فَلَمَّا ذَهَبْتُ لِأَنْصَرِفَ قَالَ: «يَا عَبَّاسُ احْبِسْهُ بِمَضِيقِ الْوَادِي عِنْدَ حَطِيمِ الْجُنْدِ حَتَّى يَمُرَّ بِهِ جُنُودُ اللَّهِ فَيَرَاهَا»، قَالَ: فَحَبَسْتُهُ حَيْثُ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَمَرْتُ بِهِ الْقَبَائِلُ عَلَى رَايَاتِهَا بِهَا فُكُلًا مَرَّتْ قَبِيلَةٌ قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ قُلْتُ: بَنُو سُلَيْمٍ قَالَ: يَقُولُ: مَا لِي وَلِبَنِي سُلَيْمٍ ثُمَّ تَمُرُّ بِهِ قَبِيلَةٌ فَيَقُولُ: مَنْ هَذِهِ؟ فَأَقُولُ: مُزَيْنَةُ فَقَالَ: مَا لِي وَلِمُزَيْنَةَ، حَتَّى نَفِدَتِ الْقَبَائِلُ لَا تَمُرُّ بِهِ قَبِيلَةٌ إِلَّا سَأَلَنِي عَنْهَا فَأُخْبِرُهُ إِلَّا قَالَ: مَا لِي وَلِبَنِي فَلَانٍ، حَتَّى مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَضِرَاءِ كَتِيبَةٍ فِيهَا الْمُهَاجِرُونَ، وَالْأَنْصَارُ ﷺ لَا يُرَى مِنْهُمْ إِلَّا الْحَدَقُ فِي الْحَدِيدِ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَنْ هَؤُلَاءِ يَا عَبَّاسُ؟ قُلْتُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ ﷺ فَقَالَ: مَا لِأَحَدٍ بِهِؤُلَاءِ قَبْلَ وَاللَّهِ يَا أَبَا الْفَضْلِ لَقَدْ أَصْبَحَ مُلْكُ ابْنِ أَخِيكَ الْغَدَاةَ عَظِيمًا، قَالَ: قُلْتُ: وَبِئْسَ يَا أَبَا سُفْيَانَ إِنَّهَا الثُّبُوءُ قَالَ: فَتَعَمَّ... (١).

(١) ابن هشام/السيرة النبوية (٣١١/٤).

الْهَدَفُ الثَّامِنُ: إِسْقَاطُ الْأَنْظِمَةِ الْفَاسِدَةِ انْتِصَاراً لِشَرِيعَةِ اللَّهِ الْعَادِلَةِ:

وَالْوَاقِعُ خَيْرُ شَاهِدٍ عَلَى أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ السُّلْمِيَّةَ كَانَتْ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي إِسْقَاطِ بَعْضِ الْأَنْظِمَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا نَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَفَتَنَلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونُ الَّذِينَ كُفُّوا لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِبَيْدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرَذَلٍ»^(١).

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ جِهَادَ بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ.

(١) مسلم/صحيحه/ح(٥٠) (٦٩/١).



الْهَدَفُ التَّاسِعُ: مُشَارَكَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي أَفْرَاحِهِمْ:

فَلَا أَنْسَى تِلْكَ اللَّيْلَةَ الْمُبَارَكَةَ الَّتِي سَعِدَ فِيهَا الْفِلَسْطِينِيُّونَ، وَانْطَلَقَتْ مَسِيرَاتُهُمْ تَجُوبُ مُدُنَ بَلَدِنَا وَمُحَافَظَاتِهِ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى إِنْعَامِهِ بِإِطْلَاقِ سَرَّاحِ أَلْفٍ وَسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ أَسِيرًا مِنْ سُجُونِ الْاِخْتِلَالِ، وَقَدْ شَهِدَ عَدَدٌ مِنَ الْبِلَادِ مُظَاهَرَاتِ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ عِنْدَمَا خَرَجَ الْيَهُودُ مِنَ الضَّفَّةِ وَالْقِطَاعِ، وَبَاتَتْ تَحْتَ رِعَايَةِ الْفِلَسْطِينِيِّينَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٤٦﴾ يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٤٧﴾ وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الروم: ٤ - ٦].

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ يَوْمَ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ أَرِ يَوْمًا أَحْسَنَ وَلَا أَضْوَأَ مِنْهُ»^(١).

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، فَلَمَّا دَخَلَ الْمَدِينَةَ جَاءَتْ الْأَنْصَارُ بِرِجَالِهَا وَنِسَائِهَا، فَقَالُوا: إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ: «دَعُوا النَّاقَةَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ»، فَبَرَكْتَ عَلَى بَابِ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: فَخَرَجَتْ جَوَارٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ يَضْرِبْنَ بِالْذُفُوفِ وَهُنَّ يَقْلُنَ: نَحْنُ جَوَارٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ، يَا حَبْدًا مُحَمَّدٌ مِنْ جَارٍ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتُحِبُّونِي؟»، فَقَالُوا: إِي وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَنَا وَاللَّهِ أُحِبُّكُمْ، وَأَنَا وَاللَّهِ أُحِبُّكُمْ، أَنَا وَاللَّهِ أُحِبُّكُمْ»^(٢).

وَلَمَّا انْصَرَفَ ﷺ مِنْ تَبُوكَ، بَعْدَ أَنْ أَقَامَ بِهَا بِضْعَ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ، وَأَقْبَلَ حَتَّى نَزَلَ بِذِي أَوَانٍ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سَاعَةٌ - جَاءَهُ خَبَرُ مَسْجِدِ الضَّرَارِ مِنَ السَّمَاءِ، فَدَعَا مَالِكَ بْنَ الدُّخَشِمِ، وَمَعْنُ بْنُ عَدِيٍّ الْعَجْلَانِيَّ فَقَالَ: فَخَرَجَا

(١) البيهقي/دلائل النبوة (٥٠٨/٢).

(٢) البيهقي/دلائل النبوة (٥٠٨/٢).

فَحَرَّقَاهُ وَهَدَمَاهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧]، وَلَمَّا دَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ خَرَجَ النَّاسُ لِتَلْقَائِهِ، وَخَرَجَ النَّاسُ وَالصَّبِيَّانُ وَالْوَلَدُ يُقْلَنُ:

طَلَعَ الْبَذْرُ عَلَيْنَا مِنْ ثَنِيَّاتِ الْوَدَاعِ
وَجَبَّ الشُّكْرُ عَلَيْنَا مَا دَعَا لَّهُ دَاعٍ^(١)

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رحمته الله: «وَهَذَا يَذْكُرُهُ عُلَمَاؤُنَا عِنْدَ مَقْدِمِهِ رحمته الله الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ لَا أَنَّهُ عِنْدَ مَقْدِمِهِ الْمَدِينَةَ مِنْ تَبُوكَ، هَذَا كَلَامُهُ، وَلَا مَانِعَ مِنْ تَعَدُّ ذَلِكَ»^(٢).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أُمَّةً سَوْدَاءَ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ رَجَعَ مِنْ بَغْضِ مَغَازِيهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ عِنْدَكَ بِالْذُّفِّ. قَالَ: «إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ فَاذْهَبِي، وَإِنْ كُنْتُ لَمْ تَفْعَلِي فَلَا تَفْعَلِي». فَضَرَبَتْ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ، وَدَخَلَ غَيْرُهُ وَهِيَ تَضْرِبُ، ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ قَالَ: فَجَعَلْتُ دُفُّهَا خَلْفَهَا وَهِيَ مُقْنَعَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَفْرُقُ بَيْنَكَ يَا عُمَرُ، أَنَا جَالِسٌ، وَدَخَلَ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا أَنْ دَخَلَتْ فَعَلْتُ مَا فَعَلْتُ»^(٣).



(١) المقرئزي/إمتاع الأسماع (٣٩٣/٨).

(٢) الحلبي/إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (٢٠٤/٣).

(٣) أحمد/مسنده/ح (٢٢٩٨٩)(٩٣/٣٨)، قال محققه: إسناده قوي من أجل حسين - وهو ابن واقد المروزي -، فهو صدوق لا بأس به، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح.



الْمَنْحَذُ الثَّالِثُ

ضَوَابِطُ الْمُظَاهَرَاتِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَلَّا يُنَاقِضَ قَصْدُ الْمُتَظَاهِرِ قَصْدَ الشَّارِعِ:

حَتَّى تَكُونَ الْمُظَاهَرَاتُ مَشْرُوعَةً؛ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ بِوَاعِثِهَا مُعْتَبَرَةً فِي الشَّرْعِ، كِإِخْيَاءِ الدِّينِ، وَتَطْبِيقِ أَحْكَامِهِ، أَوْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَالْقِصَاصِ، وَالتَّعَاذِيرِ، وَفَقَ رُؤْيَا الشَّرْعِ.

أَوْ تَكُونَ الْخُطَطُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ، وَالسِّيَاسِيَّةُ، وَالثَّقَافِيَّةُ، وَالْأَدَبِيَّةُ عَلَى هُدَى الشَّرْعِ.

وَلَوْ تَنَاقَضَ قَصْدُ الْمُتَظَاهِرِينَ مَعَ قَصْدِ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ؛ كَانَ التَّظَاهَرُ مَمْنُوعاً، وَالْمُتَظَاهِرُ آثِماً.

قَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: «أَمَّا مَصَالِحُ الدَّارَيْنِ وَأَسْبَابُهَا وَمَقَاسِدُهَا فَلَا تُعْرَفُ إِلَّا بِالشَّرْعِ، فَإِنْ خَفِيَ مِنْهَا شَيْءٌ لُمِلَبَ مِنْ أَدْلَةِ الشَّرْعِ وَهِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ الْمُعْتَبَرُ وَالْإِسْتِدْلَالُ الصَّحِيحُ.

وَأَمَّا مَصَالِحُ الدُّنْيَا وَأَسْبَابُهَا وَمَقَاسِدُهَا فَمَعْرُوفَةٌ بِالضَّرُورَاتِ وَالتَّجَارِبِ وَالْعَادَاتِ وَالظُّنُونِ الْمُعْتَبَرَاتِ، فَإِنْ خَفِيَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ طُلِبَ مِنْ أَدْلَتِهِ»^(١).

وَقَالَ الشَّاطِبِيُّ: «إِنَّ كَوْنَ الْمُضْلِحَةِ مُضْلِحَةً تُقَصَّدُ بِالْحُكْمِ، وَالْمُفْسَدَةِ مَفْسَدَةً كَذَلِكَ، وَهُوَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالشَّارِعِ، لَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، بِنَاءً عَلَى

(١) العز بن عبد السلام/قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١٠/١).

قَاعِدَةٌ نَفِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ، فَإِذَا كَانَ الشَّارِعُ قَدْ شَرَعَ الْحُكْمَ لِمَصْلَحَةٍ مَا، فَهُوَ الْوَاضِعُ لَهَا مَصْلَحَةً، وَإِلَّا، فَكَانَ يُمَكِّنُ عَقْلًا أَنْ لَا تَكُونَ كَذَلِكَ»^(١).

وَقَالَ الدَّرِينِيُّ^(٢): (فَالْمَصَالِحُ إِذَنْ مِنْ وَضْعِ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ، وَدَوْرُ الْمُجْتَهِدِ قَاصِرٌ عَلَى تَحْرِي هَذِهِ الْمَصَالِحِ - فِيمَا خَلَا الْأَحْكَامَ التَّعْبُودِيَّةَ - وَتَخْرِيجَهَا بِمَسَالِكَ مَعْرُوفَةٍ، ثُمَّ التَّحْقِيقِ مِنْ وُجُودِهَا فِي مَحَالِّهَا الطَّارِئَةِ، وَبِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى جَنْبِهَا، حَتَّى إِذَا أَعْوَزَ الْمُجْتَهِدُ نَوْعَ الْمَصْلَحَةِ الْمُعْتَبَرَةِ أَوْ جَنْبِهَا رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى مَصْلَحَةٍ لَمْ يَشْهَدْ الشَّارِعُ لَهَا بِالْاِغْتِبَارِ أَوْ الْإِلْغَاءِ، عَمَلًا بِمَا يُسَمَّى (الْمَصَالِحَ الْمُرْسَلَةَ)، وَيَشْرُوطُ مُعَيَّنَةً، وَذَلِكَ تَقَاذِيًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْخَطَأِ فِي الرَّأْيِ وَالْحُكْمِ بِالْهَوَى، وَتَغْنِيمًا لِحُكْمِ اللَّهِ، وَتَنْفِيذًا لِإِرَادَتِهِ تَعَالَى فِي أَوْسَعِ مَدَى، فَلَيْسَ لِلْمُجْتَهِدِ إِذَنْ سُلْطَةٌ اِبْتِدَاعِ الْمَصَالِحِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَأْسِيسُ فَقْهِ جَدِيدٍ، وَهُوَ اِغْتِدَاءٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ فِي التَّشْرِيعِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّاطِبِيُّ بِهَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا تَحْرِيمُ الْحَلَالِ وَتَحْلِيلُ الْحَرَامِ وَمَا أَشْبَهَهُ فَمِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ مُبْتَدَأٌ وَإِنْشَاءٌ كُلِّيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ أَلْزَمَهَا الْعِبَادَ، فَلَيْسَ لَهُمْ فِيهَا تَحَكُّمٌ؛ إِذْ لَيْسَ لِلْعُقُولِ تَحْسِينٌ وَلَا تَقْبِيحٌ تُحَلِّلُ بِهِ أَوْ تُحَرِّمُ؛ فَهُوَ مُجَرَّدُ تَعَدُّ فِيمَا لَيْسَ لِغَيْرِ اللَّهِ فِيهِ نَصِيبٌ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ فِيهِ خِيَرَةٌ»^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ أَدِلَّةَ الشَّرْعِ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَافِرَةٌ، مِنْهَا:

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَمْ وَيَذَلِكَ أَمْرٌ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

(١) انظر: الشاطبي/الموافقات (٢/٥٣٤ - ٥٣٥).

(٢) الدريني/الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده (ص ٦٨).

(٣) الشاطبي/موافقاته (٣/١٠٣).



إِنَّ الْآيَةَ ظَاهِرَةُ الدَّلَالَةِ فِي اغْتِبَارِ الْقَضْدِ مُجَرِّدًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ أَكْدُ مَأْمُورٍ وَأَشْرَفُهُ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقَامَ فَسَادَ الْقَضْدِ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ مُحَارَبَةً لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانِ رَجُلٌ يُوْرُثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ إِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوْصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢].

مِنْ فَوَائِدِ الْآيَةِ اغْتِبَارُ الْقَضْدِ فِي الْعَمَلِ؛ فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِقَضْدِ الْمُسَاءَةِ لِلْوَرَثَةِ، حَتَّى تَكُونَ بِقَضْدِ الْقُرْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَكَذَا الدِّينُ، فَلَا يَجُوزُ زَعْمُهُ قَضْدًا لِمُضَارَةِ الْوَرَثَةِ، فَإِنْ فَعَلَ كَانَ آثِمًا، وَوَجَبَ التَّرَادُّ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْوَرَثَةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسَتْ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ انْفَقَتْ فَلَا تَحْصَنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنَّعَ النِّسَاءَ أَنْ يُرَفِّقْنَ أَصْوَاتَهُنَّ أَوْ يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ يُطْمِعُ الْقُلُوبَ الْمَرِيضَةَ، وَيُثَوِّرُ غَرَائِزَهَا، فَتَنْدَفِعُ إِلَى فِعْلِ الْفَاحِشَةِ؛ ثُمَّ أَمَرَ بِالتَّوْبَةِ وَمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ الْعِفَّةِ وَالطَّهَارَةِ، فَإِنَّهَا تَقُودُ إِلَى الْفَلَاحِ.

وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ، مَا لَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا شَيْءَ لَهُ»، فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا شَيْءَ لَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ لَهُ خَالِصًا، وَابْتَغِي بِهِ وَجْهَهُ»^(١).

وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْتَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذِّكْرِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا، يَقُولِهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذْهَا»^(٣).

وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَارَاهُ قَدْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَ، وَالْمُحْلَلُ لَهُ»^(٤).

وَعَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يَنْزِلُ إِلَى الْعِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَائِيَةٌ، فَأَوَّلُ مَنْ يَدْعُو بِهِ رَجُلٌ جَمَعَ الْقُرْآنَ، وَرَجُلٌ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ كَثِيرُ الْمَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لِلْقَارِي: أَلَمْ أَعْلَمْكَ مَا أَنْزَلْتُ عَلَى رَسُولِي؟ قَالَ: بَلَى يَا

(١) النسائي/سننه/ح (٣١٤٠) (٢٥/٦)؛ وقال الألباني: حسن صحيح.

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٢٨١٠) (٢٠/٤)؛ مسلم/صحيحه/ح (١٩٠٤) (١٥١٢/٣).

(٣) البخاري/صحيحه/ح (٢٦٨٠) (١٨٠/٣)؛ مسلم/صحيحه/ح (١٧١٣) (١٣٣٧/٣).

(٤) أبو داود/سننه/ح (٢٠٧٦) (٢٢٧/٢).



رَبِّ. قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا عَلِمْتَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَقُومُ بِهِ آتَاءَ اللَّيْلِ وَآتَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللَّهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فُلَانًا قَارِئٌ فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، وَيُؤْتَى بِصَاحِبِ الْمَالِ فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: أَلَمْ أُوسِّعْ عَلَيْكَ حَتَّى لَمْ أَدْعَكَ تَحْتَاجَ إِلَى أَحَدٍ؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَمَاذَا عَمِلْتَ فِيمَا آتَيْتُكَ؟ قَالَ: كُنْتُ أَصِلُ الرَّحِمَ وَأَتَصَدَّقُ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَوَادٌ فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، وَيُؤْتَى بِالَّذِي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: فِي مَاذَا قُتِلْتَ؟ فَيَقُولُ: أُمِرْتُ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِكَ فَقَاتَلْتُ حَتَّى قُتِلْتُ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: كَذَبْتَ، وَتَقُولُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: كَذَبْتَ، وَيَقُولُ اللَّهُ: بَلْ أَرَدْتَ أَنْ يُقَالَ: فُلَانٌ جَرِيءٌ، فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ، ثُمَّ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْ فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، أُولَئِكَ الثَّلَاثَةُ أَوَّلُ خَلْقِ اللَّهِ تُسَعَّرُ بِهِمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وَعَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قِيلَ لِأَسَامَةَ: لَوْ أَتَيْتَ فُلَانًا فَكَلَّمْتَهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَرَوْهُ أَنِّي لَا أَكَلِمُهُ إِلَّا أَسْمِعُكُمْ، إِنِّي أَكَلِمُهُ فِي السِّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتَحَ بَابًا لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ، وَلَا أَقُولُ لِرَجُلٍ أَنْ كَانَ عَلَيَّ أَمِيرًا إِنَّهُ خَيْرُ النَّاسِ، بَعْدَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: وَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ: أَيُّ فُلَانٍ مَا شَأْنُكَ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا بِالْمَغْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؟ قَالَ: كُنْتُ آمُرُكُمْ بِالْمَغْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَأُكُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ»^(٢).

فَهَذِهِ أَدِلَّةٌ مِنْ مَوَاضِعَ شَتَّى أَفَادَتْ اغْتِبَارَ قَصْدِ الشَّارِعِ فِي صِحَّةِ

(١) الترمذي/سننه/ح (٢٣٨٢) (٥٩٢/٤).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٣٢٦٧) (١٢١/٤).

الْعَمَلِ، وَأَنْ يَكُونَ قَضْدُ الْمُكَلَّفِ مُوَافِقاً لِقَضْدِهِ فِي التَّشْرِيعِ، وَإِلَّا كَانَ الْعَمَلُ بَاطِلاً، وَالْعَامِلُ آثِماً.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا؛ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ كَغَيْرِهَا مِنْ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ إِذَا نَاقَضَ مَقْصُودُهُمْ مِنْهَا مَقْصُودَ الشَّارِعِ كَمَا لَوْ قَصَدُوا نَشْرَ الْفِتَنِ، وَإِخْدَاطِ الْفُرْقَةِ، أَوْ تَخْكِيمِ أَنْظِمَةٍ فَاسِدَةٍ، أَوْ الدَّعْوَةَ إِلَى أَفْكَارٍ سُمِّيَّةٍ، وَضَلَالَاتٍ شِرْكَِيَّةٍ، وَبِدَعٍ وَمُخْدَنَاتٍ وَإِنْ لَمْ يُظْهِرُوا عَنْ طَوَايَاهُمْ، يَصِيرُ التَّظَاهُرُ فِي حَقِّهِمْ حَرَاماً، وَيَمْنَعُهُ اللَّهُ الْبَرَكَاتِ وَالتَّوْفِيقَ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: تَجَرُّدُ الْمُظَاهَرَةِ عَنِ الْمَلَابِسِ الْمَحْظُورِ:

حَتَّى تَكُونَ الْمُظَاهَرَةُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ الَّتِي تَقُودُ إِلَى نَجَاحِ أَهْدَافِهَا، يَجِبُ أَنْ يُحَازِرَ النَّاسُ فِعْلَ الْمَحْظُورِ، مِنْ نَحْوِ الْاِغْتِدَاءِ عَلَى الْإِنْفُسِ، وَالْأَغْرَاضِ، وَالْأَمْوَالِ، وَمِنْ نَحْوِ رَفْعِ الشُّعَارَاتِ الْكُفْرِيَّةِ الْجَاهِلَةِ، وَالْبِدْعِيَّةِ. وَإِلَيْكَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ الَّتِي تُقَرِّرُ هَذَا الضَّابِطَ:

١. عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأَعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فَقَامُوا يَرْجُونَ لِذَلِكَ أَيُّهُمْ يُعْطَى، فَعَدُوا وَكُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَى، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟»، فَقِيلَ: يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَأَمَرَ، فَدُعِيَ لَهُ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، فَبَرَأَ مَكَانَهُ حَتَّى كَانَهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ شَيْءٌ، فَقَالَ: نَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا؟ فَقَالَ: «عَلَى رِسْلِكَ، حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ خُمْرِ النَّعَمِ»^(١).

٢. وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا

(١) البخاري/ صحيحه/ ح (٢٩٤٢) (٤٧/٤)، مسلم/ صحيحه/ ح (٢٤٠٦) (٤/١٨٧٢).



أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْشُلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَالٍ - فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزِيَّةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ، وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تُخَفِّرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا»^(١).

٣. وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا طِفْلًا، وَلَا صَغِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا، وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا وَأَخْسِنُوا، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ»^(٢).

(١) مسلم/صحيحه/ح (١٧٣١) (١٣٥٧/٣).

(٢) البيهقي/السنن الكبرى/ح (١٨١٥٣) (١٥٣/٩).

٤. وَعَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ يَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى الشَّامِ عَلَى رُبْعٍ مِنَ الْأَزْبَاعِ، خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ مَعَهُ يُوصِيهِ، وَيَزِيدُ رَاكِبٌ وَأَبُو بَكْرٍ يَمْشِي، فَقَالَ يَزِيدُ: يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِمَّا أَنْ تَرْكَبَ وَإِمَّا أَنْ أَنْزَلَ. فَقَالَ: «مَا أَنْتَ بِنَازِلٍ وَمَا أَنَا بِرَاكِبٍ، إِنِّي أَخْتَسِبُ خَطَايَ هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَا يَزِيدُ إِنَّكُمْ سَتَقْدُمُونَ بِلَادًا تُؤْتُونَ فِيهَا بِأَصْنَافٍ مِنَ الطَّعَامِ، فَسَمُوا اللَّهَ عَلَى أَوْلَئِهَا، وَاحْمَدُوهُ عَلَى آخِرِهَا، وَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَقْوَامًا قَدْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ فِي هَذِهِ الصَّوَامِعِ فَاتْرُكُوهُمْ وَمَا حَبَسُوا لَهُ أَنْفُسَهُمْ، وَسَتَجِدُونَ أَقْوَامًا قَدْ اتَّخَذَ الشَّيْطَانُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ مَقَاعِدَ - يَغْنِي السَّمَاسَةُ - فَاضْرِبُوا بِلَكَ الْأَعْنَاقِ، وَلَا تَقْتُلُوا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا وَلِيدًا، وَلَا تُخْرِبُوا عُمُرَانَا، وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرَةً إِلَّا لِنَفْعٍ، وَلَا تَغْرِقُوا بَهِيمَةً إِلَّا لِنَفْعٍ، وَلَا تُخْرِقُوا نَخْلًا، وَلَا تُغْرِقُوهُ، وَلَا تَغْدِرَ، وَلَا تُمَثِّلَ، وَلَا تَجْبُنَ، وَلَا تُغْلَلَ، ﴿وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ مَنْ يَضُرُّهُ وَرُسُلُهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، أَسْتَوِدِعُكَ اللَّهُ وَأَقْرِنُكَ السَّلَامَ»^(١).

٥. وَعَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بَعَثَ يَزِيدَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى الشَّامِ، فَمَشَى مَعَهُ يُشِيعُهُ، قَالَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ: إِنِّي أَكْرَهُ أَنْ تَكُونَ مَاشِيًا وَأَنَا رَاكِبٌ. قَالَ: فَقَالَ: «إِنَّكَ خَرَجْتَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنِّي أَخْتَسِبُ فِي مَشْيِي هَذَا مَعَكَ. ثُمَّ أَوْصَاهُ، فَقَالَ: لَا تَقْتُلُوا صَبِيًّا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا، وَلَا مَرِيضًا، وَلَا رَاهِبًا، وَلَا تَقْطَعُوا مُشِيمًا، وَلَا تُخْرِبُوا عَامِرًا، وَلَا تَذْبَحُوا بَعِيرًا وَلَا بَقَرَةً إِلَّا لِمَأْكَلٍ، وَلَا تُغْرِقُوا نَخْلًا، وَلَا تُخْرِقُوهُ»^(٢).

٦. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بَعَثَ جِيوشًا إِلَى

(١) البيهقي/السنن الكبرى/ج (١٨١٥٠)(٩/١٥٣).

(٢) البيهقي/السنن الكبرى/ج (١٨١٥٢)(٩/١٥٣).



الشَّامَ فَخَرَجَ يَتَّبِعُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَقَالَ: «إِنِّي أَوْصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ صَبِيًّا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعْ شَجَرًا مُثْمِرًا، وَلَا تُخْرِبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَغْرِقَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لِمَاكَلَةٍ، وَلَا تُفْرِقَنَّ نَخْلًا، وَلَا تَخْرِقَنَّ، وَلَا تَغْلُلْ، وَلَا تَجْبُنْ»^(١)

يُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ وَجُوبَ اجْتِنَابِ الْمَخْطُورِ أَثْنَاءَ جِهَادِ الْحَزْبَيْنِ، فَقَدْ مَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَخَلِيفَتُهُ الصَّدِيقُ ﷺ مِنْ أَنْ يُسَاءَ لِأَيِّ شَخْصٍ لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْحَزْبِ وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ، وَمَنْعًا مِنْ إِتْلَافِ الْأَمْوَالِ عَلَى اخْتِلَافِهَا، فَإِنَّهُ مِنَ الْفَسَادِ.

وَلَيْتَن كَانَ هَذَا مَمْنُوعًا فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الْحَزْبِيِّينَ؛ فَلَأَنْ يَكُونَ مَمْنُوعًا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ بَابِ أَوْلَى وَآكِدٍ.

فَإِذَا لَابَسَ الْمُظَاهَرَاتِ بَعْضُ هَذِهِ الْمَخْطُورَاتِ؛ فَقَدْ انْخَرَمَ ضَابِطُ الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَانْقَلَبَ حُكْمُهَا إِلَى الْحُظْرِ، وَعَلَى الْمُسْلِمِ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - الْقِيَامُ بِوَاجِبِهِ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ الْاِعْتِزَالُ وَالْمُفَارَقَةُ.

فَلَا يَلِيقُ بِالْمُؤْمِنِ الصَّادِقِ أَنْ يُشَارِكَ الْبَاطِلَ، أَوْ يُكَثِّرَ سَوَادَ الْمُبْطِلِينَ أَوْ مَنْ يُنَادُونَ بِشِعَارَاتِ جَاهِلِيَّةٍ يَرْفُضُهَا الْإِسْلَامُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا يُلسِنُكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدَ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا وَمِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ جَامِعِ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

(١) ابن أبي شيبة/مصنفه/ح (٣٣١٢١/٦/٤٨٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا تَبْغِي الْجَاهِلِينَ﴾ (٥٥) [القصص: ٥٥].

ذَلَّتِ الْآيَاتُ بِمَجْمُوعِهَا عَلَى وَجُوبِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَجَالِسِ الْمُحَرَّمَةِ الَّتِي يُسْتَهْزَأُ فِيهَا، بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَحْكَامِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا عِنْدَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّغْيِيرِ لِلْمُنْكَرِ^(١).

الضَّابِطُ الثَّالِثُ: عِفَّةُ اللِّسَانِ وَصَوْنُهُ عَنِ السَّبَابِ وَالْبَذَاءِ:

وَيَتَّبِعِي عَلَى الْمُتَظَاهِرِينَ أَنْ يَتَجَنَّبُوا بَذَاءَ اللِّسَانِ مِنْ قَذْفِ الْأَعْرَاضِ، وَالسُّخْرِيَّةِ وَالِاسْتِهْزَاءِ، وَيَكْفُوا عَنِ السَّبَابِ وَالطُّعُونِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّ لَّهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ (٥٣) [الإسراء: ٥٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْسَ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (٤٤) [طه: ٤٣، ٤٤].

وَعَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: السَّأَمُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَهَمْتُهَا فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ السَّأَمُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ»^(٢).

وَعَنْ زَيْنِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمُزْجِئَةِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ

(١) انظر: الطبري/تفسيره (٣٢٥/٥).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٦٠٢٤) (١٢/٨)؛ مسلم/صحيحه/ح (٢١٦٥) (٤/١٧٠٦).



أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»^(١).

وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَيْسَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ»^(٢).

الضَّابِطُ الرَّابِعُ: صَوْنُ مُمْتَلَكَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ؛ فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى:

رَأَيْنَا مِنْ خِلَالِ مُشَاهَدَةِ الْوَاقِعِ عَبْرَ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمَتَّاحَةِ أَنَّ النَّاسَ يَتَهَاوَنُونَ فِي الْمُمْتَلَكَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ سَوَاءً كَانَتْ تَابِعَةً لِلدَّوْلَةِ أَوْ لِأَفْرَادِهَا، فَيَنْتَهَبُونَ الْبُتُوكَ وَالْمَصَارِفَ، وَيُخْرِقُونَ الْعَقَارَاتِ وَدُورَ الْوَرَزَاتِ، وَيَعْتَدُونَ عَلَى سِيَّارَاتِ الدَّوْلَةِ وَسِيَّارَاتِ الْخَاصَّةِ، وَرُبَّمَا تَجَرَّؤُوا عَلَى الْمَحَالِّ التِّجَارِيَّةِ، وَيَبِيعُ الْأَثَاثَ، وَالْمَتَاعَ، وَخَفِيَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ فَسَادٌ فِي الْأَرْضِ وَجُزْأَةٌ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّ حَقَّ الْعَامَّةِ، وَحَقَّ الْغَيْرِ غُبْرٌ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ بِأَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى؛ تَشْرِيفًا لِلْحَقِّ وَتَعْظِيمًا، حَتَّى ثَلَقَى مَهَابَتُهُ فِي الْقُلُوبِ فَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ أَوْ يُؤْخَذُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَإِلَيْكَ بَغْضُ الْأَدِلَّةِ الَّتِي تَقَرَّرُ هَذَا الْمَعْنَى، وَتُظْهِرُ حَقِيقَتَهُ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا

(١) البخاري/صحيحه/ح (٤٨)(١٩/١)؛ مسلم/صحيحه/ح (٦٤) (٨١/١).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٦٠٤٧)(١٥/٨).

مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ [المائدة: ٣٣].

وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ لَا يُحَارَبُ فَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ، الْعَزِيزُ الَّذِي لَا يُغَالَبُ، وَقَدْ دَلَّنَا أَنَّ السَّعْيَ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ مُحَارَبَةٌ لَهُ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، إِنْ كَانَ فِي حَقِّ الدِّينِ، أَوْ فِي حَقِّ الْأَنْفُسِ وَالْأَعْرَاضِ، أَوْ فِي حَقِّ الْأَمْوَالِ.

وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١).

وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَكَانَتْ تَحْتَ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ خُلُوعٌ، مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبُّهُ مُتَخَوِّضٌ فِيمَا شَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا النَّارُ»^(٢).

قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: (أَيُّ: يَتَصَرَّفُونَ فِي مَالِ الْمُسْلِمِينَ بِالْبَاطِلِ وَهُوَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْقِسْمَةِ وَبِغَيْرِهَا)^(٣).

وَعَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي أَنْزَلْتُ نَفْسِي مِنْ مَالِ اللَّهِ بِمَنْزِلَةِ وَالِي الْيَتِيمِ، إِنْ اخْتَجْتُ أَخَذْتُ مِنْهُ، فَإِذَا أَيْسَرْتُ رَدَدْتُهُ، وَإِنْ اسْتَعْنَيْتُ اسْتَعَفَفْتُ»^(٤).

وَعَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ كَذَا وَكَذَا، فَضَيَّقَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، فَبَعَثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مُتَادِيًا

(١) البخاري/صحيحه/ح (٣١١٨)(٤/٨٥).

(٢) الترمذي/سننه/ح (٢٣٧٤)(٤/١٦٥)؛ وقال الألباني: صحيح.

(٣) ابن حجر/فتح الباري (٦/٢١٩).

(٤) البيهقي/السنن الكبرى/ح (١١٠٠١)(٦/٧).



يُنَادِي فِي النَّاسِ: «أَنْ مَنْ ضَيَّقَ مَنْزِلًا أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا فَلَا جِهَادَ لَهُ»^(١).

هَذِهِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَفْصَحَتْ بِقَوِيمِ الْكَلِمِ أَنَّ مَصَالِحَ النَّاسِ هِيَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الَّذِي يَتَهَاوَنُ فِي حُقُوقِ النَّاسِ فَهُوَ مُتَهَاوِنٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى.

فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطَلَ مَصَالِحَ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ التَّغْطِيلُ بِطَاعَةِ مَنْ طَاعَاتِ اللَّهِ، بَلْ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ رضي الله عنه -، وَذَلِكَ أَنَّ الْجِهَادَ لَا يَنْبَغِي بِحَالٍ أَنْ يَضْطَرَّ مَعَ مَصَالِحَ وَمَقَاصِدِ الْأَنَامِ؛ لِأَنَّهُ مَا شَرَعَ إِلَّا لِجِرَاسَةِ الدِّينِ وَالنَّفْسِ وَالْمَالِ، وَلَا أَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَذْرِ نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُغْبِذْ فِي الْأَرْضِ»^(٢).

فَإِذَا ذَهَبَتْ مُقَدَّرَاتُ الْأُمَّةِ وَرِجَالُهَا فَمَنْ ذَا الَّذِي يَحْرُسُ الدِّينَ وَيَحْرُسُ أَعْرَاضَ وَأَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ تَمْنُصْ سُنَّتُهُ الْقَدَرِيَّةُ أَنْ يَحْيَا الدِّينُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، بَلْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَحْيَا الدِّينُ بِأُمَّةٍ حَيَّةٍ فِي رِجَالِهَا وَاقْتِصَادِهَا.

(١) أبو داود/سننه/ح (٢٦٢٩) (٤١/٣).

(٢) مسلم/صحيحه/ح (١٧٦٣) (٣/١٣٨٣).

الضَّابِطُ الْخَامِسُ: أَنْ لَا تَقُودَ إِلَى مَالٍ فَاسِدٍ يُهْدَدُ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْحَاجِيَّاتِ:

فَإِنْ ظَنَّ الْعَازِمُونَ عَلَى التَّظَاهِرِ فِي وَلِيِّ الْأَمْرِ حِمَاةً وَجُرَازَةً عَلَى الدِّمَاءِ، وَأَنَّهُمْ إِنْ تَظَاهَرُوا نَكَلَ بِهِمْ، وَنَالَ مِنْ أَعْرَاضِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، أَوْ كَانَ الْعَازِمُونَ عَلَى التَّظَاهِرِ فِي مُجْتَمَعٍ فِيهِ أَقْلِيَّاتٌ مُسْلِمَةٌ، أَوْ أَخْرَابٌ كُفْرِيَّةٌ، أَوْ بِذِعِيَّةٌ مُسَلَّحَةٌ كَالرَّافِضَةِ، وَالتَّصَوُّفِ، وَأَنَّهُمْ يَتَرَبَّصُونَ بِأَهْلِ السُّنَّةِ، وَيَرْصُدُونَ هَنَاتِهِمْ، قُضْدًا لِتَقْوِيضِ جُهُودِهِمْ الدَّعَوِيَّةِ، فِي تَخْرِيبِ الْمَسَاجِدِ، وَغَضَبِ الْمُؤَسَّسَاتِ، وَأَخِذَ مُقَدَّرَاتِهَا، وَقَتَلَ الْعُلَمَاءَ وَالِدَّاعَةَ، وَإِغْلَاقِ الْمَعَاهِدِ وَالْجَامِعَاتِ، وَإِجْلَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَهْجِيرِهِمْ خَارِجَ أَوْطَانِهِمْ كَمَا حَدَثَ فِي سُوْرِيَا وَالْعِرَاقِ؛ وَجَبَ اعْتِبَارُ هَذَا الْمَالِ الْمَظْنُونِ، وَأَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ كُلِّ سَبَبٍ يَقُودُ إِلَيْهِ، وَيَسْعُنَا فِي ذَلِكَ مَا وَسَّعَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ اخْتِيَارَ الْمَالِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ:

أَمَّا الْكِتَابُ:

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [الأنعام: ١٠٨].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ لَّزَّ نَعَلُهُمْ أَنْ تَطَّوَّهُمْ فَنُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥].

وَأَمَّا السُّنَّةُ:

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَالَتِي، يَغْنِي عَائِشَةُ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بِشْرِكَ، لَهَدَمْتُ



الْكُفْبَةِ، فَأَلْزَقْتُهَا بِالْأَرْضِ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَاباً شَرْقِيّاً، وَبَاباً غَرْبِيّاً، وَرِذْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَذْرُعٍ مِنَ الْحَجَرِ، فَإِنْ قُرَيْشاً افْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الْكُفْبَةَ»^(١).

وَعَنْ مُعَاذٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ رِذَفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ لِلَّهِ عَلَى عِبَادِهِ، وَمَا حَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنْ حَقَّ لِلَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَغْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَحَقَّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُبَشِّرُ بِهِ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرْهُمْ، فَيَتَكَلَّبُوا»^(٢).

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا فِي غَزَاةٍ - قَالَ سُفْيَانٌ: مَرَّةً فِي جَيْشٍ - فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا لَأَنْصَارٍ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»، فَسَمِعَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، فَقَالَ: فَعَلُوهَا، أَمَا وَاللَّهِ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَامَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: دَعْنِي أَضْرِبَ عُتُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعْنِي، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»^(٣).

الضَّابِطُ السَّادِسُ: أَنْ تَقُودَ إِلَى مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ:

١. تَحْكِيمُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كُلِّ مَنَاحِي الْحَيَاةِ.

٢. إلغَاءُ بَعْضِ الْقَوَانِينِ الْجَائِرَةِ، مِثْلَ قَانُونِ الطَّوَارِي.

(١) مسلم/صحيحه/ (١٣٣٣) (٩٦٩/٢).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٢٨٥٦) (٢٩/٤)؛ مسلم/صحيحه/ح (٢٨٥٦) (٥٨/١).

(٣) البخاري/صحيحه/ح (٤٩٠٥) (١٥٤/٦)؛ مسلم/صحيحه/ح (٢٥٨٤) (١٩٩٨/٤).

٣. إنْعَاشُ الْاِقْتِصَادِ.

٤. تَحْسِينُ مُسْتَوَى الصِّحَّةِ وَالتَّعْلِيمِ.

٥. تَحْسِينُ الْخِدْمَاتِ الْعَامَّةِ وَالْمُوَاصَلَاتِ.

٦. مُعَالَجَةُ الْبَطَالَةِ، وَتَحْسِينُ دَخْلِ الْفَرْدِ، وَكِفَالَةُ ذَوِي الْاِخْتِيَاجَاتِ الْخَاصَّةِ.

٧. دَعْمُ السِّلَعِ الْاَسَاسِيَّةِ فِي الْمُجْتَمَعِ.

٨. مُنَاصَرَةُ الْقَضَايَا الْعَادِلَةِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

٩. التَّهَاجُرُ مَعَ الْأَعْدَاءِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا تَقْتَضِيهِ الضَّرُورَةُ.

الضَّابِطُ السَّابِعُ: أَلَّا تَكُونَ إِنْكَاراً لِمَسَائِلِ اجْتِهَادِيَّةٍ:

لَا يَحْسُنُ أَنْ يَتَظَاهَرَ النَّاسُ مُعْتَزِّضِينَ عَلَى أُمُورِ اجْتِهَادِيَّةٍ يَرَاهَا الْإِمَامُ أَنَّهَا الْأَنْفَعُ وَالْأَنْجَحُ لِمَصَالِحِ بَلَدِهِ سَوَاءَ كَانَتْ فِي مَيْدَانِ الْاِقْتِصَادِ، أَوْ الْاجْتِمَاعِ، أَوْ السِّيَاسَةِ، أَوْ السُّلُوكِ وَالْآدَابِ، مَا دَامَتْ بَرِيئَةً مِنَ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُقَرِّرُهَا الثُّبُوصُ أَوْ الْإِجْمَاعُ أَوْ الْقِيَاسُ، وَقَدْ مَضَتْ تَوْجِيهَاتُ الْعُلَمَاءِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِ الْخِلَافِ فِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ، وَإِلَيْكَ بَغْضَ مَا قَالُوا:

قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يُنْكَرُ مُخْتَسِبٌ وَلَا غَيْرُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ إِذَا لَمْ يُخَالِفْ نَصّاً أَوْ إِجْماعاً أَوْ قِيَاساً جَلِيّاً وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا اجْتِهَادٌ فِيهَا مَسَاسٌ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى مَنْ عَمِلَ بِهَا مُجْتَهِداً، أَوْ مُقْلِداً»^(٢).

(١) النووي/شرحه على مسلم (٢/٢٤).

(٢) ابن تيمية/الفتاوى الكبرى (٦/٩٦).



وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُكْبِرَ الشَّيْءَ لِكَوْنِهِ مُخَالِفًا لِمَذْهَبِهِ أَوْ لِعَادَةِ النَّاسِ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْمُرَ إِلَّا بِعِلْمٍ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْكِرَ إِلَّا بِعِلْمٍ، وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]»^(١).

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَكُلُّ مَا هُوَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ فَلَا حِسْبَةَ»^(٢).

الضَّابِطُ الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ سَلْمِيَّةً مُجَرَّدَةً عَنْ مَظَاهِرِ السَّلَاحِ وَالشُّوْكَةِ:

لَمَّا كَانَتْ الْمُظَاهَرَاتُ تَتَأَلَّفُ مِنْ سَوَادٍ كَبِيرٍ مِنَ النَّاسِ مُتَفَاوِتِينَ فِي الثَّقَافَةِ، وَمُتَبَايِنِينَ فِي الطَّبَاعِ؛ فَإِنَّ السَّلَامَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَفْرَادُهَا مُجَرَّدِينَ مِنَ السَّلَاحِ؛ كَيْ يَأْمَنَ النَّاسُ مِنْ مَالَاتِ الْإِنْفِعَالِاتِ وَرُدُودِ الْأَفْعَالِ، وَجُمُوحِ الْغَضَبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِمَّا يَتَعَذَّرُ ضَبْطُهُ وَمُتَابَعَةُ عَنَاصِرِهِ.

وَلَقَدْ جَاءَتْ أَدِلَّةُ الْوَحْيِ تُحَذِّرُ مِنَ الْإِيذَاءِ، وَتَمْنَعُ ذَرَائِعَهُ الْمُفْضِيَّةَ إِلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِفْكَامًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وَعَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا، أَوْ فِي سُوْقِنَا، وَمَعَهُ نَبَلٌ، فَلْيُمْسِكْ عَلَى نِصَالِهَا، - أَوْ قَالَ: فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ -، أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ»^(٣).

وَعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْنَمٍ قَدْ أَبْدَى نُصُولَهَا، «فَأَمَرَ

(١) علماء أهل نجد/ الدرر السنية (٩/٤).

(٢) الغزالي/ إحياء علوم الدين (٣٢٥/٢).

(٣) البخاري/ صحيحه/ ح (٧٠٧٥) (٤٩/٩)؛ مسلم/ صحيحه/ ح (٢٦١٥) (٤/٢٠١٩).

أَنْ يَأْخُذَ بِنُصُولِهَا، لَا يَخْدِشُ مُسْلِمًا»^(١).

وَعَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي، لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ، فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ»^(٣).

وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَلْعَنُهُ، حَتَّى يَدَعَهُ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ»^(٤).

فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ نَصٌّ فِي النَّهْيِ عَنْ تَرْوِيعِ الْمُسْلِمِ، وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ وَالْمَزَاحِ؛ لِأَنَّهُ يُوهِنُ الْوُدَّ، وَيَمْنَحُ لِلشَّيْطَانِ فُرْصَةً لِلْإِغْوَاءِ وَنَشْرِ الْفِتْنَةِ وَالْفَسَادِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

الضَّابِطُ التَّاسِعُ: أَنْ تُسْتَوْفَى جَمِيعُ وَسَائِلِ التَّغْيِيرِ الْهَادِفَةِ وَالْهَادِفَةِ قَبْلَهَا (أَنْ تَكُونَ آخِرُ سُبُلِ التَّغْيِيرِ):

لَمَّا كَانَتِ الْمُظَاهَرَاتُ مُؤَلَّفَةً مِنْ جَمِيعِ أَطْيَافِ الْمُجْتَمَعِ، وَتَضُمُّ الْعَالِمَ وَالْجَاهِلَ، وَالْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ، وَالرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ، وَالْأَخْمَقَ وَالْحَلِيمَ، فَهِيَ مَظَنَّةٌ بَعْضُ الْمَجَاوِزَاتِ غَيْرِ الْمَحْمُودَةِ؛ لِذَلِكَ لَا يُصَارُ إِلَيْهَا إِلَّا إِذَا غَلَبَ الظَّنُّ عَلَى ذَوِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنَ النَّاسِ أَنَّهَا الْوَسِيلَةُ الَّتِي تُحَقِّقُ مَصَالِحَ الْعُمومِ أَوْ الْأَغْلَبِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ التَّظَاهُرُ غَلَقًا لِذَرَائِعِ الْمَجَاوِزَاتِ وَالْمُخَالَفَاتِ.

(١) البخاري/صحيحه/ح (٧٠٧٤)(٤٩/٩)؛ مسلم/صحيحه/ح (٢٦١٤)(٤/٢٠١٩).

(٢) البخاري/صحيحه/ح (٦٨٧٤)(٤/٩)؛ مسلم/صحيحه/ح (٩٨)(١/٩٨).

(٣) البخاري/صحيحه/ح (٧٠٧٢)(٤٩/٩).

(٤) مسلم/صحيحه/ح (٢٦١٦)(٤/٢٠٢٠).



خَاتِمَةٌ

أَوَّلًا: أَهَمُّ النَّتَائِجِ:

١. الأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ هُوَ مَنَاطُ خَيْرِيَّةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

٢. المظاهرة هي «خُرُوجُ مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ شَوْكَةٍ فِي مَضْلَحَةٍ عَامَّةٍ»، وَتُخْتَلَفُ عَنِ الْخُرُوجِ بِأَنَّهَا سَلْمِيَّةٌ لَا شَوْكَةٌ فِيهَا وَلَا سِلَاحَ، وَأَنَّ قَضَاهَا سَامٌ مُرْتَبِطٌ بِالْمَضْلَحَةِ بِخِلَافِ الْخُرُوجِ الَّذِي يَكُونُ بِتَأْوِيلِ فَاسِدٍ، وَمُخَالَفِ لِمَضْلَحَةِ الْأُمَّةِ.

٣. المظاهرات مشروعة لذاتها، فضلاً عما لَوْ تَعَيَّنَتْ ذَرِيعَةً لَوَاجِبٍ أَوْ مَنُذُوبٍ فَإِنَّهَا تَأْخُذُ حُكْمَهُ، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ نصوص الشرع العامة.

٤. الْمُظَاهَرَاتُ السَّلْمِيَّةُ مِنْ قَبِيلِ الْوَسَائِلِ وَالْعَادَاتِ وَالتَّصَرُّفَاتِ، وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْعِبَادَاتِ، وَلَمْ يَرَدْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ يَمْنَعُ مِنْهَا؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي اسْتِخْدَامِهَا الْجَلُّ وَالْإِبَاحَةُ، وَعَلَى الْمُخَالَفِ الْإِثْبَاتُ بِدَلِيلٍ التَّحْرِيمِ.

٥. لا يؤثر على مشروعية المظاهرات ما هو خارج عنها كما لو تلبسها محظور غير مقصود أو التوهم بعدم جدواها فالأصل المشروعية وما هو خارج عنها يأخذ حكماً خاصاً بقدر التجاوز الحاصل.

٦. تهدف المظاهرات إلى إظهار قوة المسلمين وإرهاب عدوهم، فهي مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْقُوَّةِ، لَهُ أَعْظَمُ الْأَثَرِ فِي تَنْبِيهِ مَنْ يَضَعُونَ السِّيَاسَاتِ،

وَيَلْعَبُونَ فِي مَصَالِحِ الشُّعُوبِ وَمُقَدَّرَاتِهَا؛ يَبْعَثُ لَهُمْ بَرَسَائِلَ بَلِيغَةٍ مِنْ أَمَمِّهَا أَنَّ الشُّعُوبَ بَاتَتْ عَلَى إِحَاطَةٍ بِمُؤَامَرَاتِهِمْ، وَمَا عَادَ يَنْطَلِي عَلَيْهَا السِّيَاسَاتُ الظَّالِمَةُ فِي مَنَاجِي الْحَيَاةِ كُلِّهَا.

٧. وتهدف أيضاً إلى إنكار الظلم وكبح جماحه، فالمجاهرة بالظلم والتعسف، تتطلب مجاهرة بإنكاره، وفي هذا زاجر ورادع لمن تسول له نفسه أن يتعرض للناس بالظلم والإساءة.

٨. وكذا نصرة المظلومين، ومعلوم أن نصرة المسلم من الحقوق الواجبة، ومن أشرف أعمال البر التي يتقرب بها إلى الله تعالى.

٩. إن المظاهرات من أوضح القرائن التي تُبرز وحدة المسلمين وولايتهم، وأنهم كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

١٠. وتهدف أيضاً: إلى النصح لولي الأمر المسلم وتوجيهه وترشيد سياسته وأنه مراقب من شعبه، فعليه أن يعمل لينفع أمته ورعيته لا ليحقق أطماعه ورغباته.

١١. ثم إن المظاهرات ترغم الأعداء وتدفع أطماعهم في النيل من المسلمين، وكذا إسقاط الأنظمة الفاسدة التي تناهض شرع الله والواقع يشهد بذلك.

١٢. وفي المظاهرة أيضاً إظهار لفرحة بحصول نصر أو فتح للمسلمين في أحد الأقطار وبهذا تتجلى أسمى معاني الأخوة الإسلامية.

١٣. للمظاهرات مجموعة من الضوابط يجب أن تلتزم حتى تكون المظاهرة وفق مقصود الشرع وتحقق ثمارها المنشودة، وأوردها على شكل نقاط كالتالي:



الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: أَلَّا يُتَاقَضَ قَصْدَ الْمُتَظَاهِرِ قَصْدَ الشَّارِعِ.
 الضَّابِطُ الثَّانِي: تَجَرُّدُ الْمُتَظَاهِرَةِ عَنِ الْمُلَاسِ الْمَحْظُورِ.
 الضَّابِطُ الثَّالِثُ: عِفَّةُ اللِّسَانِ وَصَوْنُهُ عَنِ السَّبَابِ وَالْبَذَاءِ.
 الضَّابِطُ الرَّابِعُ: صَوْنُ مُمْتَلَكَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ؛ فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى.
 الضَّابِطُ الْخَامِسُ: أَنْ لَا تَقُودَ إِلَى مَالٍ فَاسِدٍ يُهْدَدُ الضَّرُورِيَّاتِ
 وَالْحَاجِيَّاتِ.

الضَّابِطُ السَّادِسُ: أَنْ تَقُودَ إِلَى مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ.
 الضَّابِطُ السَّابِعُ: أَلَّا تَكُونَ إِنْكَاراً لِمَسَائِلِ اجْتِهَادِيَّةٍ.
 الضَّابِطُ الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ سَلِيمَةً مُجَرَّدَةً عَنِ مَظَاهِرِ السَّلَاحِ وَالشُّوَكَةِ.
 الضَّابِطُ التَّاسِعُ: أَنْ تُسْتَوْفَى جَمِيعُ وَسَائِلِ التَّغْيِيرِ الْهَادِئَةِ وَالْهَادِفَةِ قَبْلَهَا
 (أَنْ تَكُونَ آخِرُ سُبُلِ التَّغْيِيرِ).

ثَانِيًا: أَهْمُ التَّوَصِيَّاتِ:

١. أوصي الشعوب المسلمة عامة، وأهل الحل والعقد فيها خاصة أن يجعلوا التظاهر من آخر وسائل التغيير.
٢. وصيتي لمن يصيرون إلى التظاهر أن يراعوا جميع ضوابطها التي ذكرنا آنفاً؛ لأنها الحدود الضابطة لهذه الوسيلة الدعوية المشروعة.

